

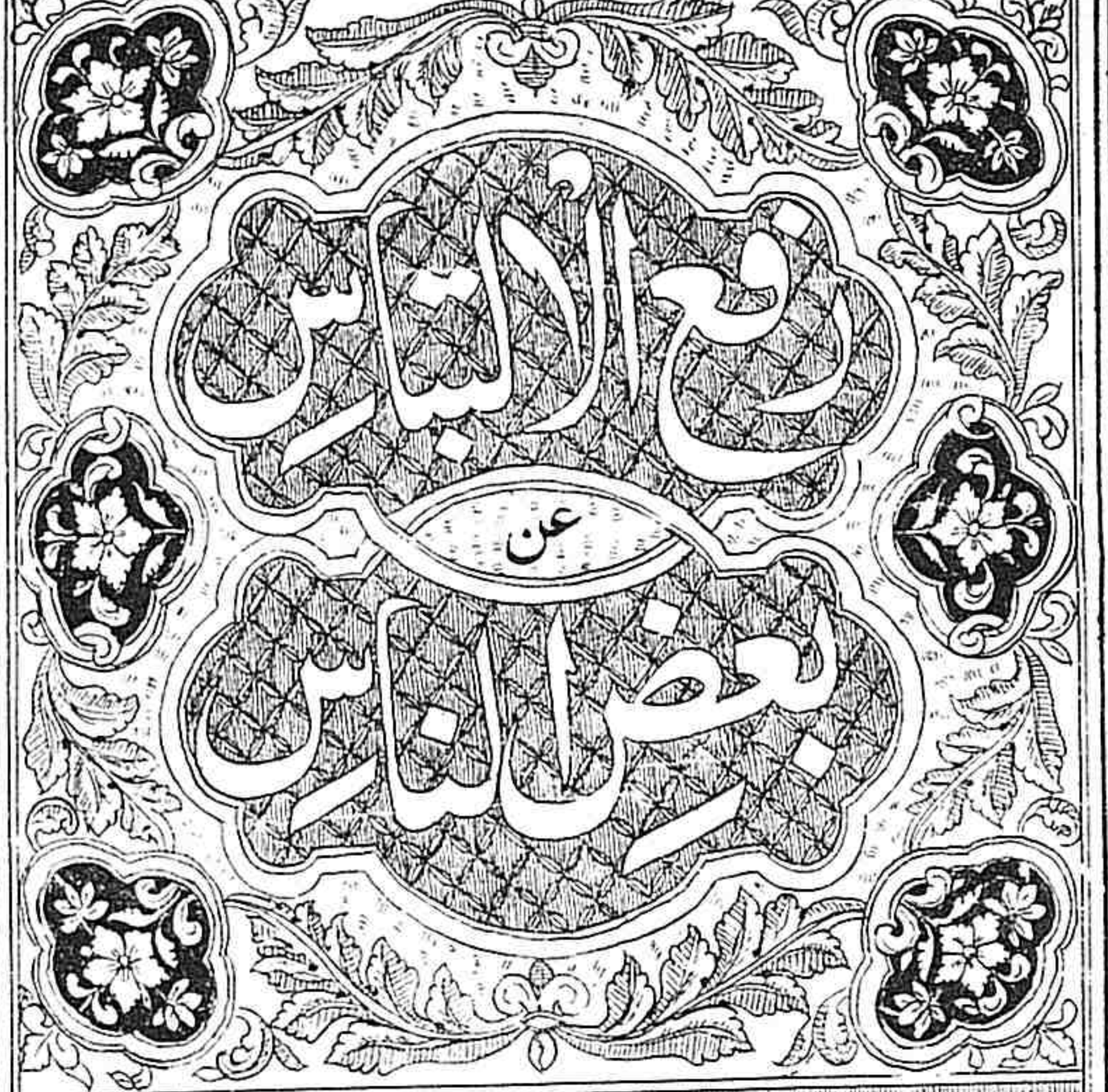
Süleymaniye Kütüphanesi
Klasik
Yeni



329

اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى رَسُوْلِكَ يَا حَكِيْمُ وَالْحَقُّ بِالْحَقِّ اَنَّ
اَدْرَسِيْنَ بِالْحِكْمَةِ الْمَوْجُوْدَةِ فِيْهِمْ هِيَ حَسَنٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حَسْبُكَ الشَّيْخُ الْإِسْلَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ
الْمَوْلَى الْفَقِيْهُ الْإِسْلَامِيّ

مَطْبَعَةُ دَهْلِي فِي سَنَةِ ١٢٤٠
دَرْخَفَارُو وَاقِعَ بَاهِيَامُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ولقد اصل منهم جبلا كثيرا والصلوة والسلام على رسول
الذي ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله بشيرا ونذيرا **ويعلم** فقد وقعت في جزء من هذا الزمان
على رسالة معتقته ببعض الناس في دفع الوساوس اجيب فيها عما وقع في الصحيح للامام المهتم المطلق محمد بن
اسماعيل البخاري رحمه الله تعالى من بعض تعارضيه على الامام ابي حنيفة النعمان الكوفي رحمه الله تعالى بلفظ بعض
الناس فنظرت في انظار المتأمل فوجدتها جامعة لثلاث ما اجابوا عنه بعض ناصي صلة الاحناف من شرح الصحيح
ونظاره ولم يأت جامع ذلك الشذات من عند نفسه بشيء يدافع عن مذهبه او يدري عن مسلكه غير انه انشأ
ونقص وذهب مذهب الاعتساف ولوى رأسه عن الحق واعرض عن مسلك الانصاف وهذا وان كان في عينه
الكليل لامر جليل ولكنه لم يدركه لاني في الغليل فاردت حسبه له تعالى وذبا عن اوليائه ان
انيل الالتباس عن بعض الناس كيلا يقعوا في هذا الوساوس واعى ذبا لله من شر الوساوس الخناس الذي يوسوس
في صدورهم من الناس من الجنة والناس وها انا اشرع في المقصود متوكلا على مفيض الخبير والوجود **القول لمخرو**
والمسائل التي قال الامام البخاري رحمه فيها بصيغة وقال بعض الناس اولها نفسين الركان فان الركان عند البخاري رحمه
هي دفن الجاهلية فقط والمعدن ليس بركان عنده وعند الحنفية الركان المال المدفون والمعدن جميعا والبخاري رحمه
في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم العجماء جبار والمعدن جبار وفي الركان الخمس فانه صلى الله عليه وسلم عطف الركان
على المعدن وذكر للركان حكما غير الحكم الذي ذكر للمعدن فعلم ان المعدن ليس بركان واجاب الحافظ العيني عن
هذا فقال المعدن هو الركان فلما اراد ان يترك له حكما اخر ذكره بالاسم الاخر وهو الركان ولو قال وفيه الخمس
بدون ان يقول وفي الركان الخمس لحصل الالتباس باحتمال عود الضمير الى البش اتمتع ثمران البخاري رحمه اراد ان يلزم
الحنفية في قولهم فشرح قولهم على ما فهمه فقال في باب الركان من كتاب الزكوة وقال بعض الناس المعدن ركان
مثل دفن الجاهلية لانه يقال اركان المعدن اذا خرج منه شيء قيل له فقد يقال لمن وهب له الشيء او ربح ربحا كثيرا او كثر
ثمره اركنت شتم ناقض وقال لا باس ان يكتمه ولا يوقد دى الخمس انتهى اقول مقصود الامام البخاري رحمه بذلك الا لزم ام
بوجوبين الاول انه يلزم على هذا القول ان يكون كل واحد من الموهوب والربح والتمس ركانا فيجب فيه الخمس
ولا قائل بذلك فالزم والامر ليس كذلك ولذا قال القسطلاني واعترضه بعضهم بانهم ينقل عن بعض الناس ولا عن
العرب انهم قالوا الركان المعدن وانما قالوا الركان الرجل فاذا لم يكن هذا صحيحا فكيف يتوجه الا لزم ام بقول القائل فقد
يقال لمن وهب له الركان ومعنى اركان الرجل صادره ركان من قطع الذهب ولا يلزم منه انه اذا وهب له شيء ان يقال اركنت
بالخطاب وكذا اذا ربح ربحا كثيرا او كثر ثمره ودليل كون المعدن ركانا ما ذكره السرخسي في ميسوطه هكنا واصحابنا
احتجوا بحديث ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وفي الركان الخمس واسم الركان يتناول الكثر
والمعدن جميعا لانه عبارة عن الاتبات يقال ركان ربح في الارض اذا ثبت والمال في المعدن مثبت كما هو في الكفن ولما
قيل يا رسول الله وما الركان قال الذهب والفضة الذين خلقهم الله تعالى في الارض يوم خلقهم ولما سئل رسول الله صلى الله



عليه وسلم عما ايو جدي في الحسن **القول لمخرو** وفي الركان الخمس فعطف الركان على المدفون فعلم ان المراد بالركان
المعدن وفي موطا محمد الحديث المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم في الركان الخمس قال يا رسول الله وما الركان
قال المال الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلق السموات والارض في هذه المعادن ففيه الخمس قال الملا على القادر
في شرح الموطا ولفظ البيهقي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركان الخمس قيل وما الركان
يا رسول الله قال الذهب والفضة الذي خلق الله في الارض يوم خلقت وقال العيني وقد اورد ابو عمر وفي التمهيد
عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركن وجد رجل ان كنت وجدت
في قرية غيب مسكونة او في غيب سبيل ميتة ففيه وفي الركان الخمس وقال القاض عياض وعطف الركان على الكفن دليل
على ان الركان غير الكفن وانه المعدن كما يفيق له اهل العراق فهو حجة لخالف الشافعي والوجه الثاني انه قال اول المعدن
ركان فوجب فيه الخمس ثم اسقطه حيث قال لا باس ان يكتمه ولا يوقد دى الخمس فناقض قوله والتحقيق خلافة قال القسطلاني
وقد اعترض ابن بطل على المؤلف في هذه المناقضة بان الذي اجاز ابو حنيفة كتمانها هو اذا كان محتاجا اليه بمعنى
انه يتأول ان له حقا في بيت المال وبصيا في النقي فاجاز له ان ياخذ الخمس لنفسه عوضا عن ذلك لانه اسقط الخمس
عن المعدن بعد ما اوجبه فيه قال الكرماني اما قول البخاري انه ناقضه فهو نقسف قال العيني وكمن عائب قول
صحيحا واقته من الفهم السقيم اقول لعلة قال ذلك تبعا لاحد كما انك نفسين المتكاثرات لا ترى تبعا لابي عبيدة حيث
قال في تفسير سورة يوسف وبطل الذي قال الاترنج وليس كلام العرب الاترنج قال العيني قال صاحب التوضيح
هذه الدعوى من الاعاجيب فقد قال في الحكم المتكاثرات وعن الاخفش كذلك وفي الجامع المتكاثرات ثم قال العيني
كانه لم يخص عن ذلك كما ينبغي فقلنا باعبدة ولافة من التقليد **القول بفضل الله المعبود** قال الامام
البخاري رحمه الله تعالى في باب الركان من محمده قال مالك وابن ادريس الركان دفن الجاهلية في قليل وكثير والخمس
ليس المعدن بركان وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في المعدن جبار وفي الركان الخمس واخذ عمر بن عبد العزيز رحمه
من المعادن من كل مائتين خمسة ثم قال بعد ذلك وقال بعض الناس المعدن ركان مثل دفن الجاهلية لانه يقال اركان
المعدن اذا اخرج منه شيء قيل له فقد يقال لمن وهب له الشيء او ربح ربحا كثيرا او كثر ثمره اركنت شتم ناقض فقال لا باس
ان يكتمه ولا يوقد دى الخمس انتهى وعن من كل ذلك ان الركان هو دفن الجاهلية كما ذهب اليه الجمهور وليس المعدن
ركان في ذلك الحكم الشرعي المذكور كما ذهب اليه بعض الناس واجتمع على ذلك مجديت ابي سلمة عن ابي هريرة رضي الله
تعالى عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم العجماء جبار والبش جبار والمعدن جبار وفي الركان الخمس وذكر ان عمر بن
عبد العزيز اخذ من المعادن من كل مائتين خمسة ثقبو ثمة ادعاه وتعيينا لما اراده النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث
من لفظ الركان وتايد المذهب بتعامل الفقهاء العرفاء باللسان العلماء بمراد النبي صلى الله عليه وسلم وتقصيده ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال المعدن جبار وفي الركان الخمس عطف الركان على المعدن وفرق بينهما في الحكم فعلم منه
ان المعدن ليس بركان عند النبي صلى الله عليه وسلم بل هما شيان متغايران ولو كان المعدن ركانا عنده لفتا
المعدن جبار وفيه الخمس ولما لم يقل ذلك ظهر انه غير ذلك لان العطف يدل على المغايرة قال الامام الحافظ ابن حجر في
فتح الباري والوجه للجمهور النقرة من النبي صلى الله عليه وسلم بين المعدن والركان وبوالعطف فصح انه غير انتهى نقل جامع
ذلك الشذات عن ناصي الملة الحنفية العيني في جوابه انه صلى الله عليه وسلم لم يقل وفيه الخمس ليا من الكلام عن الالتباس
باحتمال عود الضمير الى البش ولكنه عجيب وكيف الالتباس والفصل القريب المتعين للمرجعية وهو المعدن جبار
موجود واحتمال البعيد بعد ذلك بعيدا فاعتذر اربار لا يغني عن جوع وكذا اعترض الامام الهمام البخاري رحمه الله تعالى
على بعض الناس انه كيف ترك المنطوق من الشارع وادخل المعدن في الركان وحكم ياخذ الخمس مع ان الشارع مصرح

بجلافة وتعامل السلف يكفي لتعيين مراده ولو قيل من قبل بعض الناس ان التناول اللغوي يسأ عنه يقال له ان التناول اللغوي لم يثبت عند اهل الجاهلية لانهم لم يثبتوا الركائز عند اهل الجاهلية المدفونة في الارض وعند اهل العراق للمعادن تحتلها اللغة لان كلامهم لم يثبت في الارض اي ثابت يقال ركزه من ركزه اذ ادفعه واركن الرجل اذا وجد الركن والحد يثبت انما جاء في التفسير الاول وهو كثر الجاهلي وانما كان فيه الخمس بكثرة نفعه وسهولة اخذه وقال الحافظ الهروي في الغريب اختلف اهل العراق واهل الجاهلية في تفسيره قال اهل العراق هو المعادن وقال اهل الجاهلية هو كثر الجاهلية وكل محتمل في اللغة وقال الزكري في التفسير الركاز هو المال العادي المدفون في الجاهلية وقال الجوهري في الصحاح الركاز في اهل الجاهلية كانه ركن في الارض ركن وفي الحديث في الركاز الخمس تقول منه اركن الرجل اذا وجدته انتهى وقال العلامة محمد بن ابى بكر الرازي في مختار الصحاح والركاز بالكسوفين اهل الجاهلية كانه ركن في الارض واركن الرجل وجد الركاز انتهى وقال الشيخ احمد بن محمد القيوحي في المصباح المنير الركاز المال المدفون في الجاهلية فعال بمعنى مفعول كالسباط بمعنى المبسوط والكتاب بمعنى المكتوب ويقال هو المعدن واركن الرجل اركازا وجد ركازا انتهى فظهر من كل ذلك ان التناول اللغوي لا يصح عند اهل الجاهلية لانهم لا يطلعون الركاز على المعادن وانشأه ان النبي الجاهلي صلى الله عليه وسلم تكلم بلغة اهل الجاهلية واراد به ما بين يده من اهل الجاهلية كانه هو المراد عند الشارع وصرح اهل اللغة انه هو المراد في الحديث لكونه لغة اهل الجاهلية وكذا اقتضى الجوهري والرازي والزكري على تفسير اهل الجاهلية ولذا امرض ايضا القيوحي التفسير الثاني لانه لا يوافق لغة اهل الجاهلية فحين استدلل بعد ذلك بالتناول اللغوي فقد اخطأ وتوسل التناول اللغوي واغمض النظر عن جميع ذلك فالتناول اللغوي لا يستلزم التناول في حكم شرعي اذا نطق الشارع بالفرقة بينهما والى ذلك اشار الامام الهمام البخاري رحمه الله تعالى بقوله قيل له فقد يقال لمن وهب له الخ حاصله انه لو استدلل التناول اللغوي التناول في الحكم الشرعي لوجب ان يخمس الهبوب والربح والثمار لان ذلك التناول يوجد في جملة هذه الصور مع انكم تستم بقاتلين بوجوب الخمس في هذه الصور فكيف بالمعادن وما نقل القسطلاني من بعض الجاهيل انه لم ينقل من العرب اركن المعدن فمثل ذلك لا يصدر ممن له خبرة بكلام العرب قال الحافظ الهروي في كتابه الغريب الركاز القطع العظام من الذهب والفضة كالجلايميد واحدة ركزة وقد اركن المعدن انال انتهى وايضا في القاموس في تفسير لفظة ركن واركن وجد الركاز والمعدن صار فيه ركازا انتهى اي اركن الرجل وجد ركازا واركن المعدن صار فيه ركازا فالعجب كل العجب ان مثل القسطلاني كيف نقل من البعض انه لم ينقل من العرب وهو مشهور بين العرب وامادعوى عدم النقل عن بعض الناس فهو ايضا من الاعاجيب ينبغي عن قلة فقصه والامام محمد بن الحسن الشيباني اقر بذلك في كتاب الحجج على اهل المدينة وهذه عبارة قال محمد بن الحسن ما شأن المعدن شأن الزكوة انما المعدن مثل المغنم ففي قليله وكثيره الخمس كذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في الركاز الخمس فقيل يا رسول الله ما الركاز فقال المال الذي خلقه الله في الارض يوم خلق السموات والارض وقال اهل المدينة انما الركاز المال المدفون من دفن الجاهلية ما لم يطلب به مال ولم يتكلف فيه عمل كثيرين واماما اطلب به مال وتكلف فيه عمل كثيرين فاصيب مرة وخسارة مرة فليس بركاز وقال ابو حنيفة رحمه الله هذا المعدن سواء فيه وفيما استخرج من المعدن الخمس وقال محمد بن الحسن انما الركاز ما وجد في المعدن وانما قال المدفون جعل نظير المال يستخرج من المعدن هذا امر لم يكن اري ان اهل المدينة يخالفونه من كلام العرب انما يقال اركن المعدن يعنون انه استخرج منه فال كثير انتهى كلامه في حقه وادانته لان الامم بعد عدم الاستدلال بما على بعض الناس الان كما كان واما ما استدلل به شمس الائمة في المبسوط فمبناه على اثبات ذلك التناول ومعلوم ان الامام البخاري رحمه الله تعالى سلمه ولا ذلك التناول ثم الزم بعدم الاستدلال المذكور فيما اثبتته شمس الائمة مسلم من قبل وما انكره الامام البخاري رحمه الله تعالى لم يثبت بعد فلا يفيد الاستدلال ولذا استصوب هذه المناقضة ابن بطال حيث قال

١٣
١١
١٢
١٣

وما لزم به البخاري القائل المذكور وقد يقال لمن وهب له الشيء اورجورجا كثيرا او كثر ثمره اركن حجة باللغة لانه لا يلزم من الاشتراك في الاسماء الاشتراك في المعنى الا ان اوجب ذلك من يجب التسليم له وقد اجمعوا على ان المال الموهوب لا يجب فيه الخمس وان كان يقال له اركن فذلك المعدن واماما ما روى من بعض الروايات لاثبات من هبها فكلها متعاضدا لا يقوم بمثلهما الحجة لان من رجعها على عبد الله بن سعيد وهو مثل وك الحديث قال في التلخيص حديث وفي الركاز الخمس قيل وما الركاز يا رسول الله قال الذهب والفضة المخلوقان في الارض يوم خلق السموات والارض اليه بقي من حديث ابى يوسف عن عبد الله بن سعيد بن ابى سعيد عن ابية عن جده عن ابى هريرة رضي الله تعالى عنه مر فوعا في الركاز الخمس قيل وما الركاز يا رسول الله قال الذهب والفضة التي خلقت في الارض يوم خلقت وتابعه جبان بن علي عن عبد الله بن سعيد وعبد الله بن عمر وك الحديث وجبان ضعيف انتهى وما رجعها على عمر بن شعيب ولا يثبت سماعه من عبد الله بن عمر وقال في التلخيص للزكري في باب احاديث اخر اخرج الحاكم في المستدرک في آخر البيوع عن عمر بن شعيب عن ابية عن جده عبد الله بن عمر وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كثر وجد رجل فقال ان كنت وجدته في قرية مسكونة او سبيل مينة فغفره وان كنت وجدته في قرية جاهلية او في قرية غير مسكونة او سبيل غير مينة فغفره في الركاز الخمس انتهى وسكت عنه الا انه قال ولم ازل اطلب الحجة في سماع شعيب بن محمد عن عبد الله بن عمر وفلم اصل اليها الى هذا الوقت انتهى فنقل مثل تلك الروايات لا يوقد الى كثيرين طائل قال المجيب قال البخاري ثم ناقضه وقال لا باس ان يكتمه قال القسطلاني وقد اعترض ابن بطال على المؤلف في هذه المناقضة بان الذي اجاز ابو حنيفة رحمه الله تعالى انما هو اذا كان محتاجا اليه اقول قد اقرنا ناص المدة الحنفية الطحاوي رحمه الله لو وجد معدن في دارة يجوز له ان يكتمه فلا يلزم باق على حاله والمناقضة لازمة لمن هب في الغنم وقد نقل الطحاوي المسئلة التي ذكرها ابن بطال ونقل ايضا انه لو وجد معدن في دارة فليس عليه شيء وهذا يتجه اعترض الامام البخاري رحمه الله واما ما ذكر المجيب ان الامام البخاري رحمه الله تفسير المتك بالانحراف ونقل عن العيني انه قال كانه لم يفحص عن ذلك وقال صاحب التلخيص هذه الدعوى من الاعاجيب فقصه ان ذلك كله من العجب للعجب ولم يفحص احد منهم عما دلت البخاري رحمه الله فان الامام البخاري رحمه الله لم يقل ان المتك بمعنى الاتحج لا يكون في لغة من اللغات ولا في لسان من الالسن بل ان المتك بمعنى الاتحج ليس هو لغة اهل العرب بل هو لغة اهل الحبشة ولما منهم المراسن ان البخاري رحمه الله قال في صحيحه في تفسير سورة يونس قال فضيل بن حصين عن عمار بن محمد عن متك الاتحج بالحبشة انتهى وفي نسخة البخاري وهذا اورد ابن ابي حاتم من طريق يحيى بن يمان عن فضيل بن عياض انتهى وقال في جملة البخاري انما في المتك بضم الميم وسكون القوية الاتحج في الحبشة انتهى ولذا قال الامام البخاري رحمه الله تعالى وليس في كلام العرب الاتحج ولم يقل المتك لا يكون بمعنى الاتحج فما نقل من المحكم وغيره لا يفيد ولا يرض الامام البخاري رحمه الله تعالى وكما من عاب في صحيحه او افته من الفهم السقيم القول المردود والثانية تفسير قول الرجل اخذ منك هذا العبد هل هو هبة او عارية فقال البخاري رحمه الله في الاول واستدل في ذلك بقصة هاجر بن وهى قول صلى الله عليه وسلم هاجر ابن هارم بسارة بن فاعطوها لهن فرجعت فقالت اشعرت ان الله كبت الكاف واخدم وليدة وقال ابن سيرين عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فاعطوها لهن فاجرت وقال ابو حنيفة والثاني لانه اذن له في استئذاه وهو عارية ولما فهم البخاري رحمه الله ان قول الامام خلاف الحديث المذكور اراد ان يثبت عليه فقال في كتاب الهبة في باب اذا قال اخذ منك هذه العارية على ما يتعارف الناس فهو جائز وقال بعض الناس هذه عارية وان قال كسوتك هذه الثوب فهو هبة انتهى قال الحافظ العيني قال الكرماني قيل اراد به الحنفية وعرضه انهم يقولون انه اذا قال اخذ منك هذا العبد فهو عارية وقصة هاجر بن وهى قد تليت ليس في قصة هاجر بن وهى ما يدل على الهبة الا قوله فاعطوها لهن فاجرت وقوله اخذ منها هاجر لا يدل على الهبة قال وكذلك قال ابن بطال واستدل

البشارة بقوله فاعطوها هاجرا لا يصح وانما صحته الهبة في هذه القصة من قوله فاعطوها هاجرا انتهى **اقول بفضل الله المعبود**
 قال الامام البخاري رحمه الله في كتاب الهبة من صحيحه باب اذا قال اخذ منك هذه الجارية على ما يتعارف الناس فهو جائز و
 قال بعض الناس هذه عارية وان قال كسوتك هذه الثوب فهذه هبة وعرضه من ذلك ان لا يفرق بينهما لا فيما يتعارف
 الناس ولا فيما ينطق به الشرع ومع ذلك حكم بعض الناس بالتفريق بينهما مخالفا لمنطوق الشارع والمتعارف من غير دليل
 شس عى او عرفة واستدل على ثبوت الهبة بذلك بخلاف ما بينت ابي هريرة رضي الله عنه في قصة هاجران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 هاجرا ابا هيريم بسارة فاعطوها هاجرا فرجعت فقالت اشترى الله كبت الكافر واخدم وليدة الخ فذكر جامع الشتات
 ان العيني نقل في جوابه عن ابن بطلان ان صحة الهبة في هذه القصة من قوله اعطوها لا من قوله اخذم اقول وقد وقع
 في رواية ابن سيرين عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فاعطوها ما بدل فاعطوها فاعلم على
 ذلك ان لا تثبت الهبة في تلك الرواية اذ تثبت من تلك العارية وثبتت من ذلك الهبة في قصة واحدة وهو باطل فظهر
 انه ابطال ابن بطلان فيما قال وايضا مبني على تقريره على بعض الناس انه لو سلم انه لا تثبت الهبة بلفظ اخذ منك كما زعم بعض
 الناس فكيف تثبت الهبة عنده بلفظ كسوتك مع انها مسيما فيما يتعارف الناس فعلى المجيب اثبات العارق بينهما ولم يأت ابن بطلان
 والعيني بشئ يفرق بينهما ولم يذكر جامع ذلك الشتات ايضا لا معنى من ذلك فكانهم لم يفهموا ايراد الامام البخاري رحمه الله تعالى
 شس وكمن غائب قولنا صحيحا. وافته من الفهم السقيم وايضا الامام البخاري رحمه الله لم يدع ذلك على الاطلاق بل
 فيما تعارف وجرى بين قوم تنزل لفظ اخذ من الهبة واطلق شخص ذلك اللفظ بقصد التملك نقد ومن قال في
 مثل ذلك انها عارية على الاطلاق فقد خالف المتعارف وكذلك لفظ كسوتك لو قال ناويا الهبة ينبغي ان تثبت به الهبة
 ولو نوى به العارية تثبت به العارية ومن قال في لفظ كسوتك انه هبة على الاطلاق فقد خالف المتعارف لان مبني
 كليهما على التعارف بين الناس قال في الفتح والذي يظهر ان الامام البخاري رحمه الله تعالى لا يخالف ما ذكره عند
 الاطلاق وانما مراده ان وجدت قرينة تدل على العرف على عيها والا فهو على الوضع في الموضعين فان كان جرى بين
 قوم عرف في تنزيل الاخذ من الهبة فاطلقه شخص فقصد التملك نقد ومن قال هي عارية في كل حال فقد خالف والله اعلم
 انتهى يعني لو تعارف كل منهما في الهبة فالحكم على المتعارف او لم يتعارف كل منهما في ذلك فالحكم على الوضع في الموضعين
 ومن قال بالتفريق كما زعم بعض الناس فهو مطالب بدليل الفرقة بينهما **القول المردود** والثالثة تفسير قول
 الرجل حملتك على هذا الفرس هل هو عارية او هبة وهل يصح الرجوع في ذلك ام لا يصح كالعمري والصدقة جزم
 البخاري رحمه الله في الثاني واستدل في ذلك بقصة الفرس وهو ما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال حملت على فرس في سبيل
 الله فرائته يباع هنالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتره ولا تعد في صدقتك وعند الحنفية قول الرجل
 حملتك على هذا الفرس ان نوى به الهبة فهو هبة والافعارية قال الزبيدي انه مستعمل فيها يقال حمل فلان فلانا
 على دابة يريد به الهبة تارة والعارية اخرى فاذا نوى احدهما صحت نيته وان لم تكن له نية حمل على الاذن كيلا يلزمه الا على
 بالشك انتهى والادنى هو العارية وعلى التقديرين يصح الرجوع عندهم اما العارية فلا يملك المنفعة فيصح الرجوع و
 اما الهبة فذلك يصح الرجوع لما سياتي في تحقيق رجوع الهبة وكما فهم البخاري رحمه الله ان هذا القول مخالف لقصة الفرس
 قال في اخر كتاب الهبة وقال بعض الناس له ان يرجع فيها انتهى قال ابن بطلان لا خلاف بينهم انه اذ قبضها بالمعنى لا رجوع
 فيها وكذلك الصدقة وكذلك الحمل على الخيل فما كان من الحمل غليظا لمحمول عليه فهو كالصدقة عليه وما كان خفيا
 في سبيل الله فهو كالوقاف ولا رجوع فيه عند الجمهور ومن ذهب الى حنيفة رحمه الله في الوقف معروف والظاهر من حديث
 الباب انه اعطى الفرس للنبي صلى الله عليه وسلم فلما اقدم على الشراء ولا يلزم منه ان يحمل الحمل يكون غليظا او وقفا كان في
 الخيل الجارية شرح البخاري وفي العيني وقال الداودي قول البخاري كالعمري والصدقة تحكم بغير تامل انتهى

١١
 محم
 ١٢

اقول بفضل الله المعبود قال الامام البخاري رحمه الله تعالى في اخر كتاب الهبة اذا حمل رجل على فرس فهو كالعمري
 والصدقة وقال بعض الناس له ان يرجع فيها وعرضه من ذلك ان من قال حملتك على الفرس ناويا الهبة فهو كالعمري والصدقة
 في صحة الهبة وعدم جواز الرجوع بثبت بها الهبة ولا يجوز فيها الرجوع كما لا يجوز في العمري والصدقة اجنبيا كان الموهوب له
 او غير اجنبي والدليل على ما ادعاه قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه في صورة الحمل لا تعد في صدقتك حيث نوى
 النبي صلى الله عليه وسلم عن العود فيها مع ان الموهوب له كان اجنبيا واطلق النبي صلى الله عليه وسلم لفظ الصدقة عليها اشعارا بانها
 هبة لا تصح الرجوع فيها فلو لم يثبت منه الهبة ولم يكن هو كالصدقة في عدم صلوح الرجوع وكما قال الملك لما قال النبي صلى الله
 عليه وسلم لا تعد في صدقتك فثبت ان الرجوع لا يجوز في هبة وهو كالصدقة والعمر في ثبوت الهبة وعدم صحة الرجوع وقال
 بعض الناس يجوز له الرجوع فيها فقد خالف النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك واما ما فضل المجيب جوابه فلا طائل تحته لان الامام
 البخاري لم يرد كل ذلك بل مبني على تقريره في ذلك هو يجوز الرجوع في الهبة للاجنبي وعدم تجوز الهبة بلفظ حملت ولم يأت
 المجيب دليلا على ذلك التجوز العقلي في مقابلة النص قال في الفتح والذي يظهر ان الامام البخاري رحمه الله تعالى اراد الاشارة الى الرد على
 من قال بجواز الرجوع في الهبة ولو كانت للاجنبي والا فقد قد منا تقرير ان الحمل المذكور في قصة عمر رضي الله عنه كان تملكه وان
 قول من قال تجب احوال بعيد وايضا في القسط لا في تحت قوله ان يرجع فيها اي في الفرس الذي حمل عليها ناويا الهبة لانه يجوز
 عنده الرجوع في الهبة للاجنبي وبه قال انتهى واما ما حكم به الداودي بالتحكم في قوله كالعمري والصدقة فهو بعد قوله النبي
 صلى الله عليه وسلم لا تعد في صدقتك تحكما في مخالفة النص وتقول بقول غير سديد كيف اذا صحت الهبة ولم تنع الرجوع
 بنص الشارع فهو كالعمري والصدقة في منع الرجوع وتام الملك مع كون الموهوب له اجنبيا ولو جاز الرجوع لما نهاه النبي
 صلى الله عليه وسلم عن العود فيها ولو لم يكن كالصدقة لم يحمل عليها الصدقة مبالغة في التشبيه **القول المردود** والثالثة
 شهادة القاذف هل تقبل شهادته اذا تاب ام لا اختلف فيه العلماء من الصحابة والتابعين فذهب بعضهم الى عدم قبول
 شهادته وان تاب وبه اخذ ابو حنيفة وذهب بعضهم الى قبول شهادته اذا تاب وبه اخذ البخاري رحمه الله والاختلاف مبني
 على ان الاستثناء في قوله تعالى الا الذين تابوا من قوله واوئك هم الفسقون او من جميع الاحكام المذكورة في الآية اختار البخاري
 الثاني فان كان في باب شهادة القاذف قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابد مع قوله تعالى واوئك هم الفسقون الا
 الذين تابوا واحتج في ذلك بما روى عن عمر رضي الله عنه فقال وجلد عمر ابابكر وشيل بن معبد ونافعا بقذف المغيرة ثم استأمنهم
 وقال من تاب قبلت شهادته ثم ذكر قول جماعة من العلماء تقوية لما اختاره فقال واجازه عبد الله بن عتبة وعمر بن عبد
 العزيز وسعيد بن جبير وطاوس ومجاهد والشعبي وعكرمة وابن هري ومجارب بن دثار وشريح ومعاوية بن قررة انتهى
 قال الحافظ العيني وهو لا يحد عشر نفسا ذكرهم البخاري رحمه الله تقوية لمن ذهب من يقبل شهادة القاذف ورد المذهب من
 لا يرى بذلك ومن لا يرى بذلك ايضا رواه ابن عباس ذكره ابن حزم عنه بسند جيد من طريق ابن جريئة عن عطاء
 الخراساني عنه قال شهادة القاذف لا تقبل وان تاب وهذا واحد يساوي حق لاه المذكورين بل يفضل عليهم وكفى به حجة وقال
 ابن حزم ايضا وصح ذلك ايضا عن الشعبي في احد قولي والحسن البصري ومجاهد في احد قولي وعكرمة في احد قولي وشريح
 وسفيان بن سعيد وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن الحسن بن سعيد بن المسيب قال لا شهادة له ونقبة بينه وبين الله تعالى
 وهذا اسناد صحيح على شرط مسلم انتهى وقال شمس الاثمة السرخسي في المبسوط وعن ابن ابي هيريم اي النخعي قال لا تجوز شهادة
 المحذوف في القذف وان تاب استمنا سوبسته في ما بينه وبين الله تعالى وعن شريح مثله وبذلك باخذ علما منا وهو
 قول ابن عباس فانه كان يقول نقبة فيما بينه وبين الله تعالى فاما نحن فلا تقبل شهادته قال وتاويل قول عمر رضي الله تعالى
 عنه لابي بكره قبل شهادتك في الدنيا فان ابى ما روى ان ابابكره كان اذا استشهد في شئ قال وكيف تشهدني وقد
 ابطال المسلمون شهادتي وهو عالم بالحال من غير وقال في فتح الباري وروى ابن جبريل باسناد صحيح عن شريح انه كان يقول

الوصايا عن نوح بن دراج عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين انتى وهو مرسى ونوح بن دراج ضعيف نقل عن ابى داود انه قال فيه كان يضع الحديث فبحثت صرح الامثلة بصنعها كيف تقوم الحجة بمثلها في مقابلة النصوص الصريحة الدالة على ما ذهب اليه الامام البخارى وما قال صاحب الهداية ولنا قوله عليه السلام لا وصية لوارث ولا اقل رله اذ اثبت انه لا اصل له لا يفيد بعد وامامنا نقل من العيني ان الامام البخارى رحمه الله على الحنفية خلاف ما علموا ولم يعمل الحنفية على جواز اقرار المريض لبعض الورثة بهذه العبارة بل قالوا لا يجوز ذلك لانه ضار ببقية الورثة فلو سلمت اصل لان مال التعليلين واحد واحد هما يستلزم الاخر لان في قراره لتغير الوارث ايضا اضرا بجميع الورثة ولو قيل لا اضرا رفيه لان الدين مقدم على الميراث ولم يتعلق حق الورثة بالميراث قبل اداء الدين فلا اضرا رفقنا بالدين كلها سواء سبقت في التقدم فدين الوارث ايضا مقدم على الميراث ولم يتعلق حق باقى الورثة بعد فلا اضرا رفقنا بالدين ان الميراث في قراره من الوارث منهم وفي غيره لا يرجع التعليل الى سوء الظن ولزم القدر على ما روي عن الفرار وهو مراد الامام البخارى لو قاتم غير ذلك فعليك البيان ثم نقل الميجب عن العيني وجه الفرق بين الوديعة والمضاربة والدين ان معنى الاقرار بالدين لزوم ومبنى الوديعة على امانة وليست شعرة ما اراد بذلك العيني فان مبنى الاقرار بالدين للزوم ومبنى الوديعة على امانة ومبنى الامانة على اللزوم لقوله تعالى وان تؤدوا الامانات الى اهلها فبيناهما على اللزوم فلا غنا عن مثل ذلك واما منازعة العيني للامام البخارى رحمه الله تعالى الاستدلال بالكرامة في منازعة الالفاظ الفقهية ومبنى استدلال البخارى رحمه الله على الماخذه الاخرى ولا شك انها سببان في ذلك عند عدم فراغ الذمة **القول المردود** والسادسة حد الاخرس فانه اذا قذف امرأته بكتابة او اشارة او ايماء معروف فهو كالمثكمه عند البخارى واحتج في ذلك بان النبى صلى الله عليه وسلم قد اجاز اشارة في الفرائض وهو قول بعض اهل الحجاز واهل العلم قال الله تعالى فاشارت اليه قالوا كيف تكلم من كان في المهد صبيا وقال الحنفية لا حد على الاخرس ولا لعان ولما فهم البخارى ان قول الحنفية مخالف لهذه الادلة اراد ان يبينه فقال في كتاب الطلاق في باب اللعان وقال بعض الناس لا حد ولا لعان انتهى قال في المبسوط لا حد ولا لعان ان كان احدهما اخرس فما اذا كان الزوج هو الاخرس فقط فلا يوجب الحد ولا اللعان عندنا وعند الشافعي ح حق الله تعالى يوجب لان اشارة الاخرس كعبارة الناطق ولذا نقول لا بد من التصريح بلفظ الزنا ليكون قد قام وجه الحد واللعان ولا يتأتى هذا التصريح في اشارة الاخرس فاشارة في وعبرة الناطق بالكتابة ولانه لا بد من لفظ الشهادة واللعان حتى ان الناطق لو قال حلفه مكان قوله شهد ليكون صحيحا بعض اصحاب الشافعي رضي الله عنهم يرتكبون هذا ولكن مخالف للنص فاذا ثبت انه لا بد من لفظ الشهادة وذلك لا يتحقق باشارة الاخرس وكذلك ان كانت هي خرسا لان قد في الخرساء لا يوجب الحد الا في الجواز ان تصدقه لو كانت تنطق ولا تقدر على اظهار هذا التصديق بشارتها واقامة الحد مع الشبهة لا يجوز وقال في موضع اخر والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ادروا الحد ود بالشبهات انتهى لفظ التذيلى اذ روى الحد ود عن المسلمين ما استطعتم وان كان له محذور فخلوا سبيلا فان الامام ان يخطى في العفو خيرا ان يخطى في العقوبة وقال انه قد روى موفوفا وان الوقت اصح وقال لم يلبى وعندنا لا يضر ذلك اذا صرح الرفع لاسيما فيما لا يدرك بالراى فان الموقوف فيه محمول على السماء انتهى وفي رد المحتار طعن بعض الظاهريين في الحديث بانه لم يثبت مرفوعا والجواب بان له حكم الرفع لان اسقاط الواجب بعد ثبوت بالشبهة خلاف مقتضى العقل ايضا في اجاز فقهاء الامصار على الحكم المذكور يعجزان الحد لا تثبت عند قيام الشبهة كفاية ولذا قال بعضهم ان الحديث متفق عليه وايضا نقلته الافة بالقبول وفي تتبع المرسى عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه من تلقين ما عن وغير الرجوع احتياالا للدر بعد لثبوت ما يفيد القطع بثبوت الحكم وتامه في لفتح اهه ولما كانت الحنفية من قوا بين قذف الاخرس طلاقا حيث لم يعتب قذف الاخرس واعتب اطلاقه واطلاقه بين البخارى بذلك بقوله ثم زعم ان الطلاق بكتابة او ايماء جائز وليس بين الطلاق والقذف فرق فان قال لقذف لا يكون الا بكلام قيل له كذلك الطلاق لا يكون الا بكلام والابطال الطلاق والقذف وكذلك العتق انتهى قوله وليس بين الطلاق والقذف فرق ما ظهر للبخارى من الفرق بينهما وقد علمت الفرق بين الطلاق والقذف من عبادة المبسوط

الحدود
الحدود
الحدود

وكيف لا مع ان القذف من الاصول التي تسقط بالشبهة والطلاق من الامور التي جد هاجد وهزل هاجد قوله فان قال القذف لا يكون الا بكلام هذا اسوال اورده البخارى من طرف بعض الناس على قوله ان الاخرس في القذف كالمثكمه وتوضيح السوال ان بعض الناس اذا قال القذف لا يكون الا بكلام وقذف الاخرس ليس بكلام فلا يثبت عليه حد ولا لعان ثم اجاب عن هذا السوال بقوله قيل له كذلك الطلاق لا يكون الا بكلام قال العيني وهذا الجواب واه جدا لان بين الكلامين فرقا عظيما دقيقا لا يفهمه كما ينبغي الا من له دقة نظر وذلك لان المراد بالكلام في الطلاق اظهار معناه فان لم يتلفظ بلفظ الطلاق لا يقع شيء بخلاف الاخرس فانه ليس له كلام من صوره وانما له الاشارة والاشارة تتضمن وجهين فليحجب ايجاب الحد بها كالكناية والمعنى الاخرى ان من قال لآخر وطأت وطأها ما لا يكون قذف لاحتمال ان يكون وطئ وطأ شبهة فاعتقد القائل بانه حرام والاشارة لا يفيج بها التفضيل بين المعنيين ولذلك لا يجب الحد بالتعريض انتهى ثم ان البخارى رحمه الله لم يزم بانه خفيفة في هذه المسألة بقول شيخه فقال وقال حماد الاخرس والا صم ان قال براسه جاز قال العيني لم يرد هذا القائل ما مراد الشيخ من هذا ولوعرف لما قال هذا مراد الشيخ من هذا ان اشارة الاخرس معهودة فايتمت مقام العبارة والكوفون قائلون به فمن اين يتأتى الزامهم والله اعلم **قول بفضل الله المعجود** قال الامام البخارى رحمه الله في صحيحه باب اللعان وقول الله عز وجل والذين يرمون أزواجهن الى قوله ان كان من الصادقين فاذا قذف الاخرس امرأته بكتابة او اشارة او ايماء معروف فهو كالمثكمه لان النبى صلى الله عليه وسلم قد اجاز الاشارة في الفرائض وهو قول بعض اهل الحجاز واهل العلم وقال الله تعالى فاشارت اليه قالوا كيف تكلم من كان في المهد صبيا وقال الضحاك الارسل اشارة وقال بعض الناس لا حد ولا لعان ثم زعم ان طلق بكتابة او اشارة او ايماء جاز وليس بين الطلاق والقذف فرق الختمك الامام البخارى رحمه الله بعموم قوله تعالى يرمون على صحة لعان الاخرس وجوب الحد عليه وصحة طلاقه وقذفه واعتاقه بالاشارة المعهودة في ذلك لان الرمي اعم من ان يكون باللفظ او بالاشارة المفهومة فاذا قذف الاخرس امرأته بكتابة او اشارة او ايماء معروف فهو كالمثكمه وذكر لتقوية استدلاله ان النبى صلى الله عليه وسلم اجاز الاشارة في الامور المفروضة كالصلوة وغيرها فكيف بذلك ثم عر عن علي بن حنيفة رحمه الله انه جاز الطلاق بالكتابة والاشارة والاياء ولم يحجج باللعان مع ان الطلاق ايضا لا يكون الا بكلام كما لا يكون القذف واللعان الا به لا فارق بينهما فلو بطل لعان الاخرس لزم ان يبطل طلاقه وقذفه وغير ذلك من اكثر الاحكام الشرعية كالعتاق وغيره ثم اورد الامام البخارى رحمه الله في الباب الاحاديث الدالة على ان الاشارة المعهودة بين الناس معتبرة في الاحكام فاجاب عن جامع الشتات بما نقل عن المبسوط وغيره ان النص بلفظ الزنا شرط لثبوت القذف الموجب للحد عند معاشر الحنفية ولا يتأتى ذلك التصريح في اشارة الاخرس وايضا لفظ الشهادة شرط عندنا وذلك لا يتحقق باشارة الاخرس ولم يد راته اول النزاع وهو منشأ التعريض على بعض الناس فانه تعالى قال والذين يرمون أزواجهن والرمي اعم من ان يكون باللفظ او بالاشارة المعهودة في ذلك كما قال في الفهر وكان البخارى رحمه الله متمسك بعموم قوله تعالى يرمون أزواجهن لان الرمي اعم من ان يكون باللفظ او بالاشارة المفهومة وقد تمسك الجمهور بها في انه لا يشترط في اللعان ان يقول الرجل رأيتها في اشهى فمن اين اشتد طعن النص بلفظ الزنا ولفظة الشهادة فهل هذا الاشتراط الا للحكم بالراى في مقابلة النص وامامنا قلنا ان الاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ادروا الحد ود بالشبهة فمسلم اذا كانت الاشارة غير مفهومة وبقيت للشبهة واما اذا كان باشارة مفهومة فلا شبهة ولا يد رابل الكناية قد تكون ابغ من النص والاشارة قد تكون اصح من التلغظ واما مسألة الاحتيال في الدر في قصة ما عر رضي الله عنه فلا يتعلق بالمقام فانه غير مختص بالاخرس والا صم والماعز لم يكن اخرس ولا صم ولم يكن ذلك الاحتيال من رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجل شبهة بل كان مبناه على الست وهما مسئلتان احد لهما در الحد ولجل الشبهة وثانيتهما الاحتيال في الدر لاجل الست فان الله تعالى ستيحجب الست وامن هذا من ذلك وامامنا اجاب من مناقضة قول بعض الناس في تحجيب من حجة الطلاق بالاشارة وعدم تحجيب من حجة القذف بانه ثبات الفرق بين الطلاق والقذف فهو لا يفيد بل

يضمن لأن حاصل ذلك الفرق ان القذف اضعف حالاً من الطلاق لأنه يسقط بادي شبهة وظاهر ان الإشارة ايضا اضعف
من الكلام فاذا ثبتت الاضعف بالاضعف كيف ثبتت الاقوى بها ولو جاز ان الطلاق مع كونه اقوى من القذف ثبتت
بالإشارة فينبغي ان يثبت القذف ايضا بالإشارة بالطريق الاولى ولو قلتم ان ذلك الفرق في السقوط لا في النبوت قلنا فثبتت
ان لا فرق بينهما في النبوت فلم يفرق ان الطلاق يثبت بالإشارة والقذف لا يثبت بها وانما يجب من ذلك ما قال العلامة
العيني في جواب دفع الامام البخاري رحمه الله للسؤال المقدر من قبل بعض الناس بقوله قيل له فكذلك الطلاق لا يكون
الاجلام ان هذا الجواب واه جداً لان المراد بالكلام في الطلاق اظهار معناه فان لم يتلفظ بلفظ الطلاق لا يقع شيء بخلاف
الآخرس فانه ليس له كلام ضروري لان مقتضاه ان لا يثبت الطلاق بالإشارة وغير هاتين الكنايات فانه لم يتلفظ فيها
بلفظ الطلاق وقد قلتم بنبوتها وايضا لما جاز ان الطلاق يثبت بالكناية والإشارة والإيماء عن يقدر على التكلم
فكيف لا يكتفى على اظهار المراد في القذف من لا يقدر على التكلم وليس له كلام ضروري واما ما قال ان الإشارة تتضمن وجهين فلم يجز ان يحل
بها فيقال ان ذلك في الإشارة الغير المفهمة للمراد مسلم واما في الإشارة المفهمة المعهودة بين الناس فالوجه متعين فهو جواب واه لا يعاب بتمت
والعجب كل العجب ان العلامة العينية في جواب الامام البخاري رحمه الله باحقيقة بقوله شيخي في كتاب الرضا والاصم ان قال براسه جاز من ان مراد
الشيخ من هذا ان الإشارة الآخرس معهودة فايتمت مقام العبارة فان ذلك اقرار من العلامة العينية ان الإشارة المعهودة
من الآخرس تقوم مقام العبارة وهو عين مذهب الامام البخاري رحمه الله حيث قال فاذا قذف الآخرس امرأته بكتابة او
إشارة او إيماء معروف لان المعروف هو المعهود فكيف لا يصح قذفه ولم لا يجب عليه الحد ولا يقوم اشارته في ذلك مقام
العبارة **القول المسدود** والسابعة تفسير النبين قال في كتاب الايمان في باب ان حلف ان لا يشرب نبيذ فتشرب
طلاء او سكر او عصير لم يحنث في قول بعض الناس وليست هذه بانبذة عنده انتهى اختلف الشارحون في مراد البخاري
عنا فقال بعضهم مراده الرد على ابي حنيفة رحمه وقال بعضهم مراده تصويب قول ابي حنيفة رحمه ومن قال لم يحنث بدليل انه لو اراد
خلاله لنتج على انه يحنث قوله وليست هذه بانبذة عنده اعترضه العيني بانه يحتاج الى دليل ظاهر انه نقل هكذا عن ابي حنيفة
ولكن سلمنا ذلك فمعناه ان كل واحد منهما يسمى باسم خاص وان كان يطلق عليها اسم النبين في الاصل فان قلت فعلى هذا
من حلف على انه لا يشرب نبيذ افشرب شيئا من هذه الثلاثة ينبغي ان لا يحنث قلت ان نوى تعيين احد هذه الاشياء
ينبغي ان لا يحنث وان اطلق يحنث بالنظر الى اصل المعنى او بالنظر الى عرف **القول بفضل الله المعهود** قال الامام
البخاري رحمه الله في كتاب الاشرية من صحيحه باب اذا حلف ان لا يشرب نبيذ افشرب طلاء او سكر او عصير لم يحنث
في قول بعض الناس وليست هذه بانبذة عنده وعرضه من ذلك التعريض على ابي حنيفة رحمه الله حيث قال ان الطلاء و
السكر والعصير ليست بانبذة ولا يحنث من حلف ان لا يشرب نبيذ افشرب من ذلك لانه ليس هو بنبيذ مع ان
حديث سهل في الباب يقتضي تسمية كل ما قرب عهده بالانبيذ نبيذ فكانه خالف ابو حنيفة رحمه الله في عدم تسمية
تلك الانبذة انبذة لمفهوم حديث سهل واعترض عليه العلامة العيني بانه يحتاج الى دليل ظاهر انه نقل هكذا عن ابي حنيفة
ولكنه ليس كما ينبغي فانه منقول عن الحنفية نقله ابن بطال قال في الفقه قال ابن بطال ومارد البخاري رحمه الله بعض الناس
ابو حنيفة ومن تبعه فانهم قالوا ان الطلاء والعصير ليسا بنبيذ لان النبيذ حقيقة ما ينبت في الماء ونفع فيه ومنه سمي النبيذ
منبوذا لانه ينبت اي طرح فاراد الامام البخاري رحمه الله عليه الخ وابن بطال اعلم هذا مذهب ابي حنيفة فاعترض العيني بعدم كونه
منقولاً عن الحنفية ليس في محله وتسمية كل منها باسم خاص لا ينافي في اطلاق اسم النبين عليها باعتبار الاصل قال في الفقه فان ساء
الاشرية من الطيب والعصير تسمى بنبيذ المشابهة له في المعنى فهو كمن حلف ان لا يشرب شراباً واطلق فانه يحنث بشرب
كل ما يقع عليه اسم الشراب انتهى واما ما قال الجيب قال بعضهم مراد الامام البخاري رحمه الله بذلك تصويب رأي الامام ابي حنيفة
في الرد عليه فالمراد بهذا البعض هو ابن المنير حيث زعم في الحاشية ان الشارح بغل عن مقصود الامام البخاري رحمه الله ههنا

وانما اراد تصويب قول الحنفية الخ ولكن قال في الفقه والذي فهمه ابن بطال اوجه واقرب الى مراد البخاري رحمه الله والحاصل
ان كل شيء يسمى في العرف بنبيذ يحنث به الخ ولكن سلمنا ان مقصود الامام البخاري رحمه الله بذلك تصويب قول ابي حنيفة
فهو ايضا لا يضرنا بل تقرر العيون فانه هو دليل خلاصه بكل مؤمن في الاحكام الشرعية حيث هو يطعن مرة على
ابي حنيفة رحمه لاجل مخالفة السنة ويصوبه اخرى لموافقة اياها في خلافه باي حنيفة رحمه الله تعالى لا لاجل نفسه
كما هو مرسوم بعض الطلبة الجاهلة في زماننا ولا هو مبني على ما نقله جامع الشتات من المبسوط من قصة اخراج الامام البخاري
عليه الرحمة من البخاري في من مختصرات بعض الاحناف ولو سلم صحتها فلا غرر وبمثل صنيعهم بالامام البخاري عليه الرحمة
لانهم يقصدون كذلك بالامام المهدي عليه السلام زمن خروجه ويكونون اول مخالف له حيث ذكره في الخطاوي مشرح
در المختار وغيره ان في نص المهدي عليه السلام الفقهاء في سائر المذاهب باقية وانهم اكبر اعداء المهدي عليه السلام لذات
جاههم وعلمهم فلو فعل بعض فقهاء الاحناف بالامام البخاري رحمه الله بمثل ذلك من بعض شيونهم وايضا فانفس
الاخلاب من بلدة ليس بمنقصة لاهل الحق ومنقبة للخص حين كيف وقد اخرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة وقيل صبر
وهكذا يفعل باهل الحق من بدو الزمان الميراث من هذا الناقل ما فعل بالامام احمد رحمه الله في مسألة خلق القرآن وفي قبول
القضاء بالامام ابي حنيفة النعمان وما فعل بالامام الغزالي وبالامام ابن تيمية عليهم الرحمة والرضوان **القول المسدود**
والثامنة بيع المكره وهبته فان بيع المكره عند البخاري رحمه غير صحيح وعند الحنفية بيع المكره ينعقد فاسداً فثبتت به الملك
عند القبض والاصل في ذلك ان تصرفات المكره قولاً منعقدة عند الحنفية الا ان ما يحتل الفسخ منه كالبيع والجاره يفسخ
اعني يثبت له الخياران شاء امضاه وان شاء فسخه وما لا يحتل الفسخ منه كالطلاق والتدبير فهو لازم فلما كان البخاري
لم يتفكر في هذا الاصل اعترض على الحنفية فقال في كتاب الاكره في باب اذا كره حقه وهب عبداً او باعه لم يحنث وبه قال
بعض الناس فان نذر المشتري فيه نذراً فهو جائز بزعمه وكذلك ان دبره انتهى قال بعض الشراح ممن لم يدرك دقات
مذهب الحنفية في بيان غرض البخاري رحمه هذا انهم تناقضوا فان بيع المكره ان كان ناقلاً للملك الى المشتري فانه يصح منه
جميع التصرفات ولا يختص بالنذر والتدبير وان قالوا ليس بناقل فلا يصح النذر والتدبير ايضا وحاصله انهم صحوا النذر
والتدبير بدو الملك وفيه تحكم وتخصيص بغیر محض انتهى قال العيني ليس مذهب الحنفية في هذا كما ادعى البخاري رحمه
فان من هبهم ان شخصاً اذا كرهه على بيع ماله او هبته لشخص او على اقراره بالفشل لشخص ونحو ذلك فباع او وهب او
اقر له زال الاكره فهو بالخيار ان شاء امضى هذه الاشياء او فسخها لان الملك ثبت بالعقد لصدوره من اهل في محله الا انه
فقد شرط الحبل وهو التراضي فصار كغيره من الشروط المفسدة حتى لو تصرف فيه تصرفاً لا يقبل النقص كالتعق والتدبير
ونحوهما ينفذ وتلزم القيمة وان اجاز لوجود التراضي بخلاف البيع الفاسد لان الفساد لحق الشرع انتهى **القول بفضل**
الله المعهود قال الامام البخاري رحمه الله في صحيحه باب اذا كره حقه وهب عبداً او باعه لم يحنث وبه قال بعض الناس قال
فان نذر المشتري فيه نذراً فهو جائز بزعمه وكذلك ان دبره وعرضه من ذلك ان ابا حنيفة رحمه وافق الجمهور في عدم جواز بيع
المكره وهبته وقال بطلانه وهو يقتضي ان البيع مع الاكره غير ناقل للملك ثم ناقض قوله بجواز نذر المشتري فيه وجوا
تدبيره وذلك يقتضي ان بيع المكره ناقل للملك فمبني التعريض على المناقضة في القول قال الكرماني ذكر المشايخ ان المراد
بقول الامام البخاري رحمه الله في هذه الابواب بعض الناس الحنفية وعرضه انهم تناقضوا فان بيع الاكره ان كان ناقلاً للملك
الى المشتري فانه يصح منه جميع التصرفات فلا يختص بالنذر والتدبير وان قالوا ليس بناقل فلا يصح النذر والتدبير ايضا انتهى
وحاصله انهم صحوا النذر والتدبير بدو الملك وفيه تحكم وتخصيص بغیر محض وايضا قال المصنف اجمع العلماء على
ان الاكره على البيع والهبة لا يجوز معه البيع وذكر عن ابي حنيفة رحمه ان اعتقه المشتري او دبره جاز وكذا الموهوب انتهى ما
قاله في الفقه وقال ذلك الجيب جوابه والاصل في ذلك ان تصرفات المكره قولاً منعقدة عند الحنفية الا ان ما يحتل الفسخ

الذمة وهذا الذي مات لم يسبق في ذمته شيء وهذا عجيب لأن من لم يوفد بالواجب كيف فرغ عنه ذمته عند الله تعالى ولو فرغ فلم يوفد اخذ بعد ذلك في الأضرة ولو لم يفرغ ذمته ينبغي ان يجيب في ماله واما الفرغ بالاحتياط والاهلاك عمدان فهو اول البنين اعواما ما اجاب العلامة العيني عن كلام المهلب بان الحديث ساكت عن حكم الزكوة وقياس الزكوة على المنذر عني صحيح لان الزكوة حق الله وحق الفقير والتذرع معين فمن اين الجامع بينهما فهو من الغرائب لان الاحناف قد قاسوا الزكوة على الدين في حق جواز التقدير على طول الحول مع ان الزكوة حق الله والدين حق الناس فلو كان الجامع بينهما عدم فراغ الذمة قبل الاداء فالنذر ايضا ولو كان حقا معينا لكن الجامع بينهما عدم فراغ الذمة قبل الاداء وايضا المنذر صار حقا لله بعد ما اوجبه على نفسه فيجامع بالزكوة في كونه حقا لله فيمثل ذلك التأويلات لا يحل للمؤمن ان يعتقد جواز اسقاط فرائض الله ولا يجوز الاحتياط لعباد الله **القول** **المسند** والمحادية عشرين مسألة نكاح الشغار والشغار باطل عند الفقهاء ولكن لما زعم البخاري رحمه الله ان ابنا حنيفة اجاز نكاح الشغار بالحيلة قال في باب الحيلة في النكاح وقال بعض الناس ان احتال حتى تنزع على الشغار فهو جائز والشرط باطل الخ قال العيني اراد ببعض الناس الحنفية على ما قالوا ان في كل موضع قال البخاري وقال بعض الناس فماده الحنفية او ابو حنيفة رحمه الله وحده وهذا غير وارد عليهم لانهم قالوا بصحة العقد فيه وبوجوب مهر المثل لو جرد ركن النكاح من اهله في محله والنهي في الحديث لاحلال العقد عن المهر فصار كالعقد بالتحصن وقوله ان احتال لم يذكر احد من الحنفية انهم احتالوا في الشغار انتج والحاصل ان الحنفية لم يحتالوا في الشغار ولم يجز الفواحش في الباب بل عملوا بموجبية وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار وتوضيح المسئلة في فتح القدير ما نصه حكم هذا العقد عندنا صحته وفساد التسمية فيجب مهر المثل وقال الشافعي رحمه الله بطل العقد بالمنقول والمعقول اما الاول فحديث ابن عمر رضي الله عنهما عنهما اخرجه الستة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح الشغار وهو ان ين وجه الرجل بنته او اخته من رجل على ان ين وجه بنته او اخته وليس بينهما صداق والنهي يقتضي فساد المنهي عنه والفساد في هذا العقد لا يفيد الملك اتفاقا وعنه انه صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الاسلام والنهي رفع لوجوبه في الشرع واما الثاني فان كل بضع حينئذ صداق ومنكوح فيكون مشتركا بين الزوج ومستحق المهر وهو باطل والجواب عن الاول ان متعلق المنهي والنهي مسعى الشغار ما خوذ في مفهوه منخلوه عن الصداق وكون البضع صداقا ونحن قائلون بنفي هذه الماهية وما يصدق عليه شرعا فلا يثبت النكاح كذلك بل يبطله بغير نكاح مسمى فيه ما لا يصلح مهرا موجبا للمهر المثل كالنكاح المسمى فيه خمر او خنزير فما هو متعلق المنهي لم يثبت وما اثبتناه لم يتعلق به بل اقتضت العمومات صحته اعني ما يفيد الاتفاق بمهر المثل عند عدم تسمية المهر وتتمية ما لا يصلح مهرا فظهر اننا قائلون بموجب المنقول حيث لقيناه وعن الثاني بتسليم بطلان الشركة في هذا الباب نحن لم نثبت اذ لا شركة بدون الاستحقاق وقد ابطالنا كونه صداقا فبطل استحقاق مستحق المهر بضعه فبقي كله منكوحا في عقد شرط فيه بشرط فاسد ولا يبطل به النكاح انتج وقال بعض الشراح ان ادخال البخاري رحمه الله في باب الحيلة في النكاح مشكل لان القائل بالجواز يبطل الشغار **قول** **يفضل الله المعبود** نكاح الشغار باطل عند الامام البخاري رحمه الله بالسنة واما عند ابى حنيفة رحمه الله فينقذ ويحب فيه مهر المثل ويبطل الشرط ولما كان هذا مخالفا للسنة عند الامام البخاري رحمه الله في كتاب الحيل من صحيحه وقال بعض الناس ان احتال احد حتى تزوج على الشغار فهو جائز والشرط باطل وقال في المتعة النكاح فاسد والشرط باطل وقال بعضهم ان المتعة والشغار جائز ان والشرط باطل انتهى ولكن تعرض فيه وجوه الاول ان ابنا حنيفة رحمه الله جاز الحيلة من غير داعي ضرورة وهو خلاف لا يليق بحال المؤمن والثاني انه قال بصحة نكاح الشغار بالرأى مخالفا للسنة باطل الشرط واجبا المهر والثالث ان المتعة والشغار كليهما منهيان فنجوز الشغار بالحيلة وبطل المتعة من غير فارق بينهما فاجاب عنه العلامة العيني

بملاحظته ان النبي من الشغار لا خلا للعقد عن المهر فصار كالعقد بالخص فاذا اوجبنا مهر المثل صح العقد وبطل الشرط
نقول ليس هو كما فهمه العلامة بل النبي عن الشغار لكونه من شعار اهل الجاهلية وقد هي النبي صلى الله عليه وسلم
من البقاء شعائهم ومن جواز ذلك فكانه جواز بقاء شعائهم وهو باطل فنكاح الشغار باطل ولو صح بتعليل العلامة
لصح نكاح المتعة والمؤقت لا نقول ان النبي فيهما ايضا لاجل التوقيف وهو شرط فاسد فاذا بطل الشرط ينبغي
ان يصح ما مع انكم لستم بقاتلين بذلك واما ما نقل من بعض الشراح ان ادخال البخاري الشغار في باب الحيلة في النكاح
مشكل فهو نقل ناقص لان ذلك الشارح هو ابن المنين قال ذلك او لا ثم قال بعده ويمكن ان يقال انه اخذه مما نقل
ان العرب كانت تأنف من التلفظ بالنكاح من جانب المرأة فنجس الى التلفظ بالشغار لوجود المساواة التي ترفع الانفة
في الشرع رسم الجاهلية فنحس الشغار وشدد فيه ما لم يشدد في النكاح الخالي عن ذكر الصداق فلو صححنا النكاح بلفظ
الشغار واوجبنا مهر المثل ابقينا غرض الجاهلية بهذه الحيلة انتهى قاله في الفتح وايضا قال السمعاني ليس الشغار الا
النكاح الذي اختلفنا فيه وقد ثبت النبي عنه والنبي يقتضي فساد المهر عنه لان العقد الشرعي انما يجوز بالشرع
واذا كان منهيا لم يكن مفسوخا وعما انتهى بقدر الحاجة وايضا نقول ان لعقد النكاح صورة ومعنى في الشرع وهو
عبارة عن مجموعهما ومتى حكم الشارع بفساد الصورة لا يكفي لصحة تصحيح معناه بالاي والا فيمكن تصحيح المعنى في الزنا
والمتعة والمؤقت كل ذلك مع انكم لستم بقاتلين وحاصل توجيه العلامة تصحيح المعنى مع اقرار بطلان الصورة و
هو لا يسمي ولا يغني من جوع وهو مبني على التعريض **القول المردود** والثانية عتس مسئلة المتعة فقال في ذلك
الباب وقال بعض الناس ان احتال حتى تمتع بالنكاح فاسد وقال بعضهم النكاح جائز والشرط باطل انتهى قال العيني
لا مناسبة لذلك هذا لان بطلان المتعة مجمعه عليه وقوله ان احتال ليس له دخل في المتعة وانما ذكره ليشعر به على الخفية
من غير وجه **اقول بفضل الله المعبود** قال الامام البخاري رحمه ذلك الباب تحت حديث علي كرم الله
وجهه وقال بعض الناس ان احتال حتى تمتع بالنكاح فاسد وعرضه من ذلك انه يجوز الشغار وبطل المتعة مع انه
لا فارق بينهما كما قدمنا ولم يأت الجيب فيه شيئا فقلده فيه **القول المردود** والثالثة عتس مسئلة الغصب
صورته انه اذا غصب جارية فرغم انها ماتت ففقدت بقيمة الجارية الميتة ثم وجدها فبقي له وبين القيمة ولا يكون
القيمة ثمنا عند البخاري ولما كان مذهب الامام في ذلك خلاف هذا ابينه في الكتاب المذكور بقوله وقال بعض الناس
الجارية للغاصب لاخذها القيمة وفي هذا احتيال لمن اشتري جارية رجل لا يبيعها فغصبها واعتل بانها ماتت حتى ياخذ
ربها قيمتها فيطيب للغاصب جارية غيره وقال النبي صلى الله عليه وسلم امواكم عليكم حرام ولكل غادر لواء يوم
القيمة انتهى قال العيني ليس لذلك هذا الباب هنا وجلا انه ليس موضعها وانما اراد به التشنيع على الخفية وليس هذا من
اداب المشائخ وقوله امواكم عليكم الزهني ان طرفان للحدِيثين ذكرهما في معرض الاجحاج لما ذكره وليس فيها ما يدل
على دعواه اما الاول فمعناه ان امواكم عليكم حرام اذ لم يوجد التراضي وهنا قد وجد التراضي بدفع الغاصب القيمة واما
الثاني فلا يقال للغاصب في اللغة انه غادر لان الغدر ترك الوفاء والغصب هو اخذ شيء قهرا وعدا وانا وقوله للغاصب
انها ماتت كذب ثم اخذ الغاصب القيمة رضانا انتهى **اقول بفضل الله المعبود** قال الامام البخاري رحمه الله في
كتاب البيوع من كتاب الحيل باب اذا غصب جارية رجل فرغم انها ماتت ففقدت بقيمة الجارية الميتة ثم وجدها فبقي له
فمن له وترد القيمة ولا تكون القيمة ثمنا انتهى وقال ابو حنيفة رحمه الجارية للغاصب القيمة ثم لا ترد فصرح الامام البخاري رحمه
الله وقال قال بعض الناس الجارية للغاصب لاخذها القيمة منه وفي هذا احتيال لمن اشتري جارية رجل لا يبيعها فغصبها
واعتل بانها ماتت حتى ياخذ بها قيمتها فيطيب للغاصب جارية غيره قال النبي صلى الله عليه وسلم امواكم عليكم حرام
ولكل غادر لواء يوم القيمة انتهى ولم يأت الجيب بشيء في جوابه غير انه نقل عن ناصر ملة الخفية ان ليس لذلك هذا

الباب ههنا وجه لانه ليس موضع شتر قال في معنى الحديث ان هذا اذا لم يوجد التراضي وههنا قد وجد التراضي
بدفع الغاصب القيمة انتهى لكنه ظاهر انه لم يوجد التراضي بينهما الا في الصورة ولا في المعنى اما في المعنى فهي عبارة عن
تطبيع النفس بذلك وفقد ظاهره واما في الصورة فهي في حكم المشر وط بالموت كانه قال ان ماتت الجارية فانما
اقبل القيمة ومقي وجد هاجمات شتر ط التراضي فغائت التراضي وثبت معنى الحديث وقال ايضا لا يقال للغاصب
في اللغة الغادر فنقول نعم كذلك في اللغة وهو المراد في الحديث لانه متى اسلم عاهد بوفاء حقوق الله تعالى وحقوق
العباد واذا غصب ترك الوفاء وهو الغدر فثبت معنى الحديث باتموجه ولم يذكر الجيب لدفعه شيئا **القول**
المردود والزابعة عشر انه لو اقام شاهدي زورانه تن وجهها بس ضاها فان ثبت القاضي نكاحها والزوجه يعلم ان
الشهادة باطل فهل يكون ذلك تن ويجزئهما ام لا قال البخاري في الثاني وذهب الامام الى الاول فبين مذهب الامام
في الكتاب المذكور في باب في النكاح بقوله وقال بعض الناس ان لم تستاذن البكر ولم تزوج فاحتال رجل فاقام
شاهدي زورانه تن وجهها فان ثبت القاضي نكاحها والزوجه يعلم ان الشهادة باطل فلا باس ان يطأها وهو تن ويجزئ
انق و قال بهذه الصيغة في هذا الباب في ثلث مواضع هذه المسئلة مبينة على شئ اخر وهو ان قضاء القاضي بالعقود
والفسوخ كالنكاح والطلاق والعتاق بشهادة الزور ينفذ ظاهرا وباطنا عند الامام واحتج في ذلك كما قال شمس الائمة في
المبسوط بما روي ان رجلا دعى على امرأة نكاحا بين يدي على رضاه الله عنه واقام شاهدين فقضى على ذلك بالنكاح بينهما فقالت
المرأة ان لم يكن بيننا وبينه نكاح فانه لا نكاح بيننا فقال على رضاه الله عنه شاهدك زوجك فقد طلبت
منه ان يعفها عن الزنا بان يعقد النكاح بينهما فلم يجبهما الى ذلك ولا يقال انما لم يجبهما الى ذلك لان الزوجه لم يرص بذلك
لانا نقول ليس كذلك بل الزوجه راض لانه يدعى النكاح والمرأة رضيت ايضا حيث قالت فزوجني منه وكما ينشئ عليه ذلك
فقد كان الزوج راضا فيها فلم يشغل به وبين ان مقصودهما قد حصل بقضائه فقال شاهدك زوجك اي الزنا في القضاء
بالنكاح بينكما فثبت النكاح بقضائي وما نقل عنه في هذا الباب كالم فوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لاطل بيق الى
معرفة ذلك حقيقة بالرأي ويتبين له ان ما استدلى به من الآية والحديث في الاملاك المرسلات وبه نقول والمعنى فيه
انه قضى بامر الله تعالى فيما له فيه ولاية الانشاء وقضاه بامر الله تعالى يكون نافذا حقيقة لاستحالة القول بان يامر الله تعالى في القضاء
ثم لا ينفذ ذلك القضاء منه وبيان الوصف انه لما نقص من احوال الشهود وزكوا عنده سرا وعلاية وجب عليه القضاء
بشهادتهم حتى لو امتنع من ذلك ياتم ويجزئ ويجزئ ويعزف فغنا انه صار مأمورا بالقضاء وهذا لانه لا طريق له الى
معرفة حقيقة الصدق والكذب من الشهادة لان الله تعالى لم يجعل لنا طريقا الى معرفة حقيقة الصدق من غير من هو
غير معصوم عن الكذب ولا يتوجه عليه شتر عا الوقوف على ما لاطل بيق له الى معرفة لان التكليف بحسب الواسع
والذي في وسعه التعرف عن احوال الشهود فاذا استقصى في ذلك غاية الاستقصاء فقد اتى بما في وسعه وصار مأمورا
بالقضاء لان ما وراء هذا اساقط عنه باعتبار انه ليس في وسعه ثم انما يتوجه عليه الامر بحسب الامكان والمأمور به
ان يجعلها بقضائه زوجته ولذلك طريقان اظهر نكاحا ان كان والانشاء عقد بينهما فاذا لم يسبق منهما عقد تعد اظهر
بالقضاء فيتعين الانشاء اذ ليس هنا طريق اخر فيثبت له ولاية الانشاء بهذا النوع من الدليل الشرعي ويجعل انشاء
كانشاء الخصمين فيثبت الحل به بينهما حقيقة بل قضاؤه اقوى من انشاء الخصمين عن اتفاق الايسر ان في المجتهدين صفة
الزوم يثبت بالانشاء القاضي ولا يثبت بالانشاء الخصمين نعم فنان قضاؤه اقوى من انشاء الخصمين ونش ط صحة الانشاء
الشهادة والحل القابل له ولا شك ان الحل شر ط حق ان كانت المرأة منكوبة الغير او محرمة عليه بسبب لا ينفذ قضاؤه لان الحل
الحل وكذلك الشهادة شر ط الا ان مجلس القصة لا يخلو عن شاهدين فلهذا لم يذكر الشهادة فاما العلى فليس بشرط عندنا
ولاحاجة الى ذكر المهر ويجب هذا التحقيق حكمة بالغة وهو ان لا يجتمع رجلان على امرأة واحدة احدها بنكاح ظاهر والآخر

ان شتر
الزنا

بنكاح باطن له ففي ذلك من القبح ما لا يخفى والدين مصون عن مثل هذا القبح ولا يكون القاضي بقضائه ممكنا من الزنا فغنيه
من الفساد ما لا يخفى واذا كان يثبت له ولاية انشاء التفريق بين العيين وبين امرأة ليعفها به عن الزنا ويثبت له ولاية
تزويج الصغير والصغيرة لمعنى النظر لهما فلان يثبت له ولاية انشاء العقد هنا ليعفها به عن الزنا ويصون قضاؤه بعين
التفريق من الزنا والى وكذلك يثبت له ولاية انشاء التفريق بين المتلاعنين لقطع المنازعة مع يقينه بكنب احدهما
كما قال عليه السلام الله يعلم ان احدا كما الكاذب فكن ذلك يثبت له ولاية الانشاء مع كذب الشهود ليتوجه الامر بالقضاء
عليه شتر عا و امر القبلت على هذا فانه لما اتى به عليه الامر بالصلوة الى جهة القبلة واتى بما في وسعه في طلب القبلة
ثبت له ولاية نصب القبلة حتى ان الجهة التي ادى اليها اجتهاده تنصب قبلة في حقه فيجوز صلوة اليها وان تبين
له الخطأ بعد ذلك وبهذا تبين فساد ما قالوا ان المدعى عالم بما لو علمه القاضي امتنع من القضاء ففي اللعان الكاذب
منها عالم بما لو علمه القاضي امتنع من القضاء ومع ذلك ينفذ القضاء في حقه لموجه الامر على القاضي ونق حه الامر
بالاعتقاد واتباع امر القاضي في حق الناس وهذا بخلاف ما اذا اظهر ان الشهود عبيد او كفار او محدودون في قد
فان هذه الاسباب يمكن الوقوف عليها عند الاستقصاء ولكن ربما يلحقه الحرج في ذلك فالحرج بعد رويك الاستقصاء
ولكن لم يسقط الخطاب باصابتها حقيقة فلا يتوجه الامر بالقضاء بدونها حقيقة فاما حقيقة الصدق فلا طريق الى
الوقوف عليه والامر بالقضاء يتوجه بدونه وهو بمنزلة ما لو توضحا بقاء او صلب في ثوب شمتين ان كان نجسا فانه
يلزم منه الاعادة لهذا المعنى او هو بمنزلة ما لو قضى باجتهاد ثم ظهر بغيره بخلافه فاما الاملاك المرسلات فليس للقاضي هناك
ولاية الانشاء لان تملك المال من العيين بغين سبب ليس فيه ولاية للقاضي ولا لصاحب المال ايضا واسباب تملك
المال كثيرة فلا يمكن تعيين شئ منها فغنا انه ليس له في ذلك الموضع الا ولاية اظهار الملك فاذا لم يكن هناك ملك سابق
فلا تصور لظهوره بالقضاء والتكليف يثبت بحسب الواسع فبهذا يتبين انه لم يكن مأمورا بالقضاء باطنا واما هنا فله ولاية
الانشاء وطريقه متعين من الوجه الذي قلنا فاعتبار يصير مأمورا بالقضاء بالنكاح بينهما حقيقة وذكر في المسئلة
خلاف محمد ولكن ظاهره مبسوط الى سليمان ينفذ ان قول محمد كقول الامام حيث قال في كتاب الحيل بعد ما ذكر هذا
الاثر وبهذا نأخذ بلا ذكر خلاف وفي اول المبسوط ما نصه ابو سليمان الجوزي عن محمد بن الحسن قال قد بينت لكم قول
ابي حنيفة ر و قول ابي يوسف وقول مالك في اختلاف فهو قولنا جميعا انتهى **اقول بفضل الله المعهود**
قال الامام البخاري رحمه الله في كتاب الحيل من صحيحه في باب النكاح تحت حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم لا تنكح البكر حتى تستاذن ولا الثيب حتى تستأمر فقيل يا رسول الله كيف اذنها قال اذا سكنت وقال
بعض الناس ان لم تستاذن البكر ولم يتزوج فاحتال رجل فاقام شاهدين زورانه تن وجهها فان ثبت القاضي
نكاحها والزوجه يعلم ان الشهادة باطل فلا باس ان يطأها وهو تزويج صحيح انتهى ثم قال بعيد ذلك تحت حديث ابي سلمة
عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستاذن
قالوا كيف اذنها قال ان نسكت وقال بعض الناس ان احتال انسان بشاهدي زور على تزويج امرأة ثيب بامرها فان ثبت
القاضي نكاحها اياه والزوجه يعلم انه لم يتزوجها قط فانه يسعه هذا النكاح ولا باس بالمقام له معها انتهى ثم قال بعد ذلك تحت
حديث عائشة ر و قال بعض الناس ان هوى انسان جارية ثيبة او بكرا فابت فاحتال فجاء بشاهدي زور على انه تزجها
فاذ ركت فرضيت اليتيمة فقبل القاضي بشهادة الزور والزوج يعلم بطلان ذلك حل له الوطؤ انتهى ومال الجميع التعريض
على الخيفة رحمه الله تجوز به النكاح بشهادة الزور وحل الوطؤ بهما مع علم الزوج ببطلانها والاذن لم يثبت والرضا لم توجد
والنصوص فاطقة باشتراط الاستيذان والاصل فيه ان الخفية قالوا ان قضاء القاضي ينفذ ظاهرا وباطنا الا في الاملاك
المرسلات واجتوا على صحة قضائه ظاهرا وباطنا بثبوت الفرقة باللعان وفي مسئلة الشهادة بالزور وصحة النكاح بها ونفاذ

ان شتر
الزنا

القضاء ظاهره وباطنه باثر على رضى الله عنه قال فيه شاهدك زوجك والحق للجمهور في ان قضاء القاضى لا ينفذ باطنا قوله
 صلى الله عليه وسلم فمن قضيت له من حق اخيه شيئا فلا يأخذه وهذا عام في الاموال والابضاع وايضا قال فانما هي قطعة
 من النار وفيه فليأخذها اوليتكها قال في الفقه قال ابن التين هو خطاب للمقضى له ومعناه انه اعلم من نفسه هل هو
 محق او مبطل فان كان محقا فليأخذ وان كان مبطلا فليترك فان الحكم لا ينقل الاصل عما كان عليه وايضا فيه ولو كان
 حكم الحاكم يحيل الامور عما هي عليه لكان حكم النبي صلى الله عليه وسلم اولى وايضا قال في الفقه وفي الحديث من الفوائد ان
 من خاصه في باطل حتى استحق به في الظاهر شيئا هو في الباطن حرام عليه وفيه ان من ادعى ما لا يمكن له خلف المدعى عليه
 وحكم الحاكم ببرائة المحالف انه لا يبرأ في الباطن وان المدعى لو اقام بينته بعد ذلك ينادى بدعواه سمعت وبطل الحكم وفيه ان
 من احتال الامر باطل بوجه من وجوه الحيل حتى يصير حقا في الظاهر ويحكم له به انه لا يحيل له تناوله في الباطن ولا يرتفع
 عنه الاثر بالحكم وفيه ان المجتهد قد يخطئ فيرد به على من زعم ان كل مجتهد مصيب انتهى بقدر الحاجة هذا اما استدلال
 به الجمهور والامام البخاري رحمه الله تعالى على ان قضاء القاضى لا ينفذ الا ظاهرا ولا يحجة للحنفية عين ما ذكر قال في الفقه
 بعد ما ذكر من استدلال الجمهور واستدلال الشافعي رحمه الله تعالى بذلك وقد احتج ابي حنيفة رضي الله عنه بان الفسقة
 في اللعان تقع بقضاء القاضى ولو كان الملاعن في الباطن كاذبا وبان البيعين اذا اختلفا تخالفا وتراد السلعة ولا يحرم
 استقاء بانه السلعة بها بعد ذلك ولو كان في نفس الامر كاذبا واجيب بان الاش المتقدم عن علي لا يثبت وبأنه موقوف
 واذا اختلفت الصحابة رضي الله عنهم لم يكن قول بعضهم حجة بغير مرجح وبأن الفسقة في اللعان تثبت بالنص والذي حكم بالملاعنة لا
 يعلم ان الملاعن حلف كاذبا واما مسئلة البيعين فانما كان الحكم فيها كذلك للتعارض انتهى فثبت من كل ذلك ان
 قضاء القاضى لا يحيل الامور عما هي عليه في نفس الامر واذا كان المدعى مبطلا وهو يعلم لا يحيل له ما قضى به القاضى في الظاهر
 فلو حيل على امرأة يعلم انها ليست امرأته ولم ترض به ولم يتكهنها وجاء بشهادة الزور وقضى به القاضى فهو اثم في
 المرأة حرام عليه لا يحيل له وطبها ولا يسعه المقام معها قال ابن بطلان لا يحيل هذا النكاح عند احد من العلماء وحكم القاضى
 بما ظهر له من عدالة الشاهد في الظاهر لا يحيل للزوج ما حرم الله عليه وقد اتفقوا على انه لا يحيل له اكل مال غيره
 بمثل هذه الشهادة ولا فرق بين اكل مال الحرام ووطي الفرج الحرام انتهى كما قاله في الفقه وبعد ذلك فما نقله
 الجيب من التاويلات الفاسدة من شمس الائمة وغيره لا يثبت تلك الحيل الباطلة فهو بضاعة مزحاة كاسدة كيف تقبل
 في مقابلة النقود النافعة وغرة غاية جهده في ذلك ان للقاضى ان يحكم بشهادة الزور اذا ظهر عنده عدالة الشاهد
 لانه لا يلزم له الى معرفة حقيقة الصدق والكذب من الشهادة واما انه ما ثبت بمثل تلك الشهادة مع علم المدعى
 بذلك فهو يحيل في حق المدعى وقضاء القاضى ينفذ ظاهرا وباطنا فلا اثر له **القول المردود** والخامسة عشر
 الاحتيال في اسقاط الزكاة بالرجوع عن الهبة قال البخاري رحمه الله في الكتاب المذكور في باب في الهبة والشفعة وقال
 بعض الناس ان وهب هبة الف درهم او اكثر حق مكث عنده سنين واحتال في ذلك ثم رجع الواهب فيها فلا زكاة
 على واحد منهما قال ابو عبد الله فخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الهبة واسقط الزكاة انتهى قال العيني اراد
 به التشيع ايضا على ابي حنيفة رضي الله عنه لان ابا حنيفة في اي موضع قال هذه المسئلة على هذه الصورة بل الذي
 قاله ابو حنيفة رضي الله عنه ان الواهب له ان يرجع في هبته قال واستدل في جواب الرجوع بقوله صلى الله عليه وسلم الواهب احق
 بهبته ما لم يثبت منها اي ما لم يعوض رواد ابو هريرة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم اما حديث ابي هريرة فاخرجه
 ابن ماجه في الاحكام من حديث عمر بن دينار عن ابي هريرة واما حديث ابن عباس فاخرجه الطبراني من حديث عطاء
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وهب هبة فهو الحق بهبته ما لم يثبت منها واما حديث ابن عمر فاخرجه الحاكم
 من حديث سالم بن عبد الله يحدث عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من وهب هبة فهو الحق بها ما لم يثبت منها

وقال حديث صحيح على شطرين ولم يخرج جاه فكيف يحل ان يقال في حق هذا الامام الذي علمه وزهده لا يحيط
 بهما الوصفون انه خالف الرسول وكيف يخالفه وقد احتج فيما قاله باحاديث هؤلاء الثلاثة من الصحابة الكبار واما
 الحديث الذي احتج به مخالفوه وهو ما رواه البخاري رضي الله عنه في الآل رواه ايضا الجماعة غير الترمذي عن قتادة
 عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه فلم ينكره
 ابو حنيفة بل عمل بالحديثين معا فعمل بالحديث الاول في جواز الرجوع وبالثاني في كراهة الرجوع واستقبحه لانه
 حرمة الرجوع كما زعموا وقد شبه النبي صلى الله عليه وسلم رجوعه يعود الكلب في قيئه وفعل الكلب يوصف بالقيء
 لا بالحكمة وهو يقول بانه مستقيمه وتقاتل ان يقول للقاتل الذي قال ان ابا حنيفة رضي الله عنه خالف الرسول انت خالفت الرسول
 في الحديث الذي احتج به على عدم الرجوع لان هذا الحديث يعزم من الرجوع مطلقا سواء كان الذي يرجع منه
 اجنبيا او ولدا انتهى واعلم ان الامام ليس بمنفرد فيما ذهب اليه قال العيني في كتاب الهبة وقال ابو حنيفة رضي الله عنه
 للواهب الرجوع في هبته من الاجنبى ما دامت قائمة ولم يعوض منها وهو قول سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز و
 شرح القاضى والاسود بن يزيد والحسن البصري والنفخي والشعبي وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب و
 عبد الله بن عمر وابي هريرة وفضالة بن عبيد رضي الله عنهم واجابوا عن الحديث بان النبي صلى الله عليه وسلم
 جعل العائد في هبته كالعائد في قيئه بالتشبيه من حيث انه ظاهر القبيح مسووة وخلق الاشياء والكلب غير متعبد
 بالحلال والحرام فيكون العائد في هبته عائد في امر قد ركا القدر الذي يعود فيه الكلب فلا يثبت بذلك منع الرجوع
 في الهبة ولكنه يوصف بالقيء وبه نقول ولذلك نقول بكرامة الرجوع انتهى قال محمد بن الحسن في الموطا اخبرنا مالك بن
 داود بن الحصين عن ابي غطفان بن يزيد بن طريف عن مر وان بن الحكم انه قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهب هبة لصلة
 رحم او على وجه صدقة لا يرجع فيها ان لم ير ض منها قال محمد وبهذا نأخذ من وهب هبة لذي رحم محرم او على
 وجه صدقة فقبضها الموهوب له فليس للواهب ان يرجع فيها ومن وهب هبة لغير ذي رحم محرم فقبضها فله ان
 يرجع فيها ان لم يثبت او يزدهن في يده او يخرج من ملكه وهو قول ابي حنيفة رضي الله عنه والامة من فقهاءنا انتهى وفي موطا
 مالك عن داود بن الحصين عن ابي غطفان بن طريف المرى ان عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصلة رحم
 او على وجه صدقة فانه لا يرجع فيها ومن وهب هبة لغير ذي رحم محرم فقبضها فله ان يرجع فيها اذ الميرض
 منها قال مالك والامر المحقق عليه عندنا ان الهبة اذا تغيرت عند الموهوب له ان يعط صاحبها قيمتها يوم قبضها انتهى
اقول بفضل الله المعبود قال الامام البخاري رحمه الله في كتاب الحيل من صحيحه باب الهبة والشفعة وقال
 بعض الناس ان وهب هبة الف درهم او اكثر حق مكث عنده سنين واحتال في ذلك ثم رجع الواهب فيها فلا زكاة
 على واحد منهما في الف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الهبة واسقط الزكاة انتهى وصورته ان يتوافق الرجلان على
 ان يهب احدهما للآخر ولا يتصرف الاخر فيه لا تمام الحيلة قال في الفقه اي بان طوطا مع الموهوب له على ذلك والا
 فالهبة لا تتم الا بالقبض واذا قبض كان بالخيار في التصرف فيها ولا يتهيأ للواهب الرجوع فيها بعد التصرف فلا بد
 من الموافقة بان لا يتصرف في تمام الحيلة وغرضه من ذلك التمسك على ابي حنيفة رضي الله عنه حيث جوز الحيلة لاسقاط الزكاة
 المفروضة واما ما نقل الجيب من العلامة العيني في جوابه ان ابا حنيفة رضي الله عنه في اي موضع قال هذه الصورة فهو بعيد
 عن العيني كيف وقد قال به الامام بل حسنه وحسن من عمل بها ولما ذهب بعض فقهاء الاخاف الى القول بعدم الكراهة
 ايضا واحتجوا على من قال من الفقهاء بكرامة تحسين الامام لها قال في الاشباه والنظائر في كتاب الحيل الثالث في الزكاة
 من له نصاب اراد منه الوجوب عنه فالحيلة ان يتصدق بدراهم منه قبل التمام او يهب النصاب لابنه الصغير قبل التمام
 يسوم اختلاف في الكراهة وفي شرح الجمهوري قوله ان يتصدق بدراهم منه قبل التمام او يهب النصاب لابنه الصغير يعني

حق يكون النصاب ناقصا في آخر الحول او يجب تلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول بيوم او يجب لدرهم كلها له فلا تجب الزكاة وقد ذكرنا ابايوسف القاضي وهب ماله في آخر الحول لن وجته ثم استحق هبة منها لتسقط عنه الزكاة وذكر الامام ابي حنيفة فقال هذا من فقهاء وان كان ذلك مكرها عند الامام ومحمد رحمهما الله كذا في التترخاينة فتثبت ان المسئلة معمولة بها عند اكابر ائمة الاحناف كابي يوسف القاضي ووثبت ان الامام ابا حنيفة رحمه الله ونقصه في ذلك حيث قال هو من فقهاء فكيف يقال انه لم ينقل عنه وايضا اذا كان مثل الامام محسنا لها فكيف ثبت الكراهة وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام بل جازت الاحناف الحيلة لاسقاط صوم رمضان ايضا قال في الاشباه لو حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويظفره ويمكن عندي ان يحيل الاحناف لاسقاط الصلوة ايضا ويكون هذا ايضا من فقهاء من لا يحلف ان لا يصلي ظهر هذا اليوم فينام قبيل الوقت حتى يمضي وايضا لا ياتر تارك صلوة الفجر نائما دائما وان اعتاده ناوليا ذلك وهل هذا الاخذ بيب الشريعة المحمدية على صاحبها الف الف صلوة وتحية واما ما فهمه العيني من ابتداء حيلة اسقاط الزكاة على تجوز العود في الهبة فليس كما فهمه بل هو عند الاحناف غير مبني على ذلك قال في شرح الاشباه للحموي قوله ويجب النصاب لابنه الصغير هذا يحتاج الى ان يرجع في الهبة وهو ليس بصحيح الا ان العود من ذي رحم محرم لا يصح ثم قال ويراد به بعض الفضلاء بانه صحيح في صورة ذكرها المصنف في فن الاغراض من الهبة من ان الولد اذا كان مملوكا لاجنبى فان له الرجوع فيها فيحمل ما هنا على ذلك ثم قال الشارح اقول حل ما هنا على ما ذكره في فن الاغراض غير سديد لان المقصود من الحيلة التخلص بكل حال فلا يكون مقصودا على صورة نادرة وانما كان للواهب الرجوع في هذه الصورة لان الهبة في هذه الصورة في الحقيقة انما وقعت للمالك لا للولد وهو اجنبى من الواهب لان المملوك لا يملك وان ملك هذا ولقائل ان يقول تحقق الحيلة في منع وجوب الزكاة غير متوقف على الرجوع فالتعلق به لا يمين ولا يمين من جوع لان الولد وان ملك المال بالهبة وامتنع الرجوع فالاب يملك مال ولده عند الحاجة اليه لقوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا يبيك انتهى فدل كل ذلك على ان اتمام حيلة اسقاط الزكاة لا يتوقف عند الاحناف على اصل الرجوع في الهبة بل هو مجموع في غير تلك الصور ايضا فما قال العلامة العيني بل الذي قاله ابو حنيفة ان الواهب له ان يرجع في هبته مخلص ضيق لا يبيى واما الاحاديث التي استدلل بها العلامة على تجوز العود فلا تخلو اشئ منها عن الكلام اما حديث ابي هريرة ففيه ابراهيم بن اسمعيل بن حارثة وهو ضعيف عندنا هل الحديث واما حديث ابن عباس فهو معلول لمحمد بن عبيد الله العزري واما حديث ابن عمر فلم يثبت رفعه غلط فيه عبد الله بن موسى كذا في التلخيص والتحريج فتم الامر **القول المردود** والسادسة عشر اسقاط الشفعة بالحيلة قال في الباب المذكور وقال بعض الناس الشفعة للجوار ثم عد الى ما شدة فابطله وقال ان اشترى دار فخاف ان ياخذ الجار بالشفعة فاشترى سهما من مائة سهم ثم اشترى الباقي وكان للجار الشفعة في السهم الاول فلا شفعة له في باقي الدار وله ان يحتال في ذلك انتهى اراد به التشنيع على ابي حنيفة رحمه الله بانه ابطال الشفعة بعد ما اثبتتها قال في فتح الباري قال ابن بطال اصل هذه المسئلة ان رجلا اراد شراء دار فخاف ان ياخذها جاره بالشفعة فسأل ابا حنيفة كيف الحيلة في اسقاط الشفعة فقال له اشتر منها سهما واحدا شاعرا من مائة سهم فتصير شرايكا لكها ثم اشتر منه الباقي فتصير انت الحق بالشفعة من الجار لان الشرايكة في المشاع احق من الجار وانما امره بان يشترى سهما من مائة سهم لعدم رغبة الجار في شراء السهم الواحد تحقارته وقلة انتفاعه به قال وهذا ليس فيه شئ من خلاف السنة انتهى فكيف يصح ان يقال في هذه الصورة ان ابا حنيفة رحمه الله ابطال حق الجار بل الجار هو ابطال حقه حيث تركه لحقارته وقلة انتفاعه واذا علم هذا ابطال التناقض ايضا لان الجار لما ترك الشفعة في السهم الاول وصار المشتري شريكا في الدار انتقل حق الشفعة الى المشتري فلم يثبت حق الشفعة للجار في باقي الدار حتى يقال انه ابطال الشفعة بعد ما اثبتها فمناشأ القول بابطال الشفعة والتناقض

عدم التامل في مذهب الحنفية قال محمد بن الحسن في الموطأ قد جاءت في هذا في حكم الشفعة احاديث مختلفة فالشرىك احق بالشفعة من الجار والجار احق من غيره بلغنا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وقال ايضا في الباب المذكور وقال بعض الناس اذا اراد ان يبيع الشفعة فله ان يحتال حتى يبطل الشفعة فيهب البائع للمشتري الدار ويجد ها ويدفعها اليه ويعوضه المشتري الف درهم فلا تكون للشفيع فيها شفعة قال بعض الشراة ذكر الجار في المسئلة حديث ابي رافع ليس فك ان ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم حقا للشفيع بقوله الجار احق بسبقه لاجل ابطاله انتهى اقول نسبة ابطال الشفعة الى هذا القول في هذه الصورة غير صحيح لان الابطال لا يكون الا بعد الثبوت و الشفعة لا تثبت الا بعد البيع لان البيع شئ طلق ثبوتها والبيع في ما نحن فيه لم يوجد ولذا قال العيني ليس في الحديث ما يدل على ان البيع وقع والشفيع لا يستحق الا بعد صدق البيع فيجوز ان يقال لا يحل ابطاله وقال صاحب التوضيح انما اراد البخاري رحمه الله ان يلزم ابا حنيفة رحمه الله التناقض لانه يوجب الشفعة للجار وياخذ في ذلك بحديث الجار احق بسبقه في اعتماد مثل هذا وثبت ذلك عند من فضلاء صلى الله عليه وسلم ويحتمل بمثل هذه الحيلة في ابطال شفعة الجار فقد ابطال السنة التي اعتمدها انتهى قلت هذا الذي قاله كلام من غير ادراك ولا فهم مالا لانه الجار في هذه الصورة لان الذي فيها الشرايكة في نفس المبيع والجار لا يتقدم عليه ولا يستحق الجار الشفعة الا بعدة وبعد الشرايكة في حق المبيع ايضا فكيف يحل لهذا القائل ان يفترى على الامام الذي سبق امامه وامام غيره وينسب اليه ابطال السنة انتهى فبطلت انهم ينقلون شئ من مذهب الامام من غير تحريير ولا وقوف على مدركة ثم ينسبون اليه وهذا اجرة وعدم انصاف ذكره العيني في كتاب الهبة فلا يبق من على تقلم حتى ينظر في كتاب الحنفية وقال ايضا في الباب المذكور وقال بعض الناس ان اشترى نصيب دار فاراد ان يبطل الشفعة وهب لابنه الصغير ولا يكون عليه يمين انتهى هذا ايضا مستقيم على الحنفية بغير وجه قاله العيني وقال في باب احتيال العامل ليهدي له وقال بعض الناس اذا اشترى دارا بعشرين الف درهم فلا بأس ان يحتال حتى يشتري الدار بعشرين الف درهم وينقده تسعة آلاف درهم وتسعة مائة وتسعة وتسعين وتسعين وينقده دينارا بما بقي من العشرين الفا فان طلب الشفيع اخذها بعشرين الف درهم والا فلا سبيل له على الدار فان استحققت الدار ربحه المشتري على البائع بما دفع اليه وهو تسعة آلاف درهم وتسعمائة وتسعة وتسعين درهما ودينارا لان البيع حين استحق انتقض الصرف في الدينار فان وجد بهذه الدار عيبا ولم تستحق فانه يسدها عليه بعشرين الف درهم قال ابو عبد الله فاحب امر هذا الخداع بين المسلمين وقال النبي صلى الله عليه وسلم بيع المسلم لاداء ولا خسة ولا غائلة انتهى اراد به الالتزام بالتناقض وجهه ان الاقضية مجمعة وابو حنيفة رحمه الله مع علمه ان البائع لا يراد في الاستحقاق والرد بالعيب الاما قبض وكذلك الشفيع لا يشفع الا بما نقد المشتري وما قبضه من البائع لا بما نقد كذا ذكره العيني وفي فتح الباك والفرق عند هم ان البيع في الاول كان مبنيا على شراء الدار وهو منفسخ ويلزم عدم التقابض في المجلس فليس له ان ياخذ الاما اعطاه وهو الدار وهم والد دينار خلاف الشرايكة فان البيع صحيح وان ينفسخ باختيار المشتري واما بيع الصرف فكان وقع صحيحا فلا يلزم من فسخه هذا ابطاله هذا انتهى اقول هذا وكل ما مر من التناقض ليس بتناقض عند من يعرف دقائق الاشياء بل نظير ذلك يوجد في كلام البخاري قال في كتاب اللقطة باب اذا المولى جده صاحب اللقطة بعد سنة فمضى ولم يجد انتهى وقال بعد اربعة ابواب اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة مردها عليه لانها وديعه عنده انتهى و اشار في كتاب الهبة في باب الهبة للولد الى ان للوالد الرجوع في هبته وقال بعد احد عشر بابا لا يحل لاحد ان يرجع في هبته وصدقة انتهى فمثل هذا لا يلزم به التناقض عند العلماء وقوله فاجاز هذا الخداع بين المسلمين قال العيني ان كان مراده به ابو حنيفة رحمه الله ففيه سوء الادب وحاشا ابو حنيفة رحمه الله من ذلك ودينه التين وورعه الحكم يمنع عن ذلك انتهى فان قلت كيف اجاز العلماء الخيل مع ان البخاري رحمه الله اورد في كتاب الخيل احدا وثلاثين حديثا في منع الخيل قلت تحقيق المقام ان ادلة باب الخيل

قد جاءت مختلفة بعضها يقتضي عدمه وبعضها يقتضي وجوده والخارى في اختار الاول فاورد الاحاديث التي تراها ولكن بعضها لا يدل على الحيل اصلا ولم يذكر ما يدل على الجواز من الكتاب والسنة بل شنع على من اجاز الحيل قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرح البخاري بعد ما ذكر اقسام الحيل واختلاف العلماء فيها مانعه ولمن اجازها مطلقا وابطلها مطلقا دلالة كثيرة فمن الاول قوله تعالى وخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تخف وقد عمل به صلى الله عليه وسلم في حق الضعيف الذي زنى وهو من حديث ابى امامة بن سهل في السنن ومنه قوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا وفي الحيل مخرج من المضائق ومنه مشرعية الاستثناء فان فيه تخليصا من الخنث وكذا الشئ وطولها فان فيها سلامة من الوقوع في الحرج ومنه حديث ابى هريرة وابن سعيد في قصة بلال بيع الجمع بالدرهم ثم انبع منها ومن الثاني قصة اصحاب السبت وحديث حنيفة بن عمار في حيل الميسرة في حيل البسوط ان الحيل في الاحكام المخرجة عن الامام جازة عند جمهور العلماء انما كره ذلك بعض المتقشفة بحيلهم وقلة تاملهم في الكتاب والسنة والدليل على جوازه من الكتاب قوله تعالى وخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تخف هذا التعليم المخرج لايوب عليه السلام عن يمينه التي حلفت ليضربن زوجة مائة سوطا فانه حين قالت له لو ذبحت عنا قاياسهم الشيطان في قصة طويلة او ردها اهل التفسير رحمهم الله و قال تعالى فلما جهنهم بجهازهم جعل السقاية في رجل اخيه الى قوله ثم استخرجهم من وعاء اخيه كذلك كذا يابو سفيان كان هذا امته حيلة لامساك اخيه عنده على وجه لا يفت اخوته على مقصوده وقال جل جلاله حكاية عن موسى عليه السلام سجد في انشاء الله صابرا ولم يغلب على ذلك لانه في سلامته بالاستثناء وهو مخرج صحيح قال الله تعالى ولا تقولن شئى اى فاعل ذلك عدا الا ان يشاء الله واما السنة فما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الاحزاب لعروة بن مسعود في شأن بنى قريظة فلعلنا امرناهم بذلك فلما قال له عمر رضى الله عنه في ذلك قال عليه السلام الحرب خدعة وكان ذلك منه الكتاب حيلة ومخرجا من الاثم بتقييد الكلام بلعل ولما اتاه رجل واخبره انه حلف بطلاق امرأته ثلاثا ان لا يكلم اخاه قال له طلقتها واحدة فاذا انقضت عدتها فكلما خاك ثم تزوجها وهذا التعليم الحيلة والافار فيه كثيرة ومن تامل احكام الشرع وجد المعاملات كلها بهذه الصفة وقال فمن كره الحيل في الاحكام فانما يكره في الحقيقة احكام الشرع وانما يقع مثل هذه الاستثناء من قلة التامل فالحاصل ان ما يتخلص به الرجل من الحرام او يتوصل به الى الحلال من الحيل فهو حسن وانما يكره ذلك ان يحتال في حق الرجل حق يبطله او في باطل حق يبيح به او في حق حتى يدخل فيه شبهة فما كان على هذا السبيل فهو مكره وما كان على السبيل الذي قلنا او فلا باس به لان الله تعالى قال وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ففي النوع الاول معنى التعاون على البر والتقوى وفي النوع الثاني معنى التعاون على الاثم والعدوان وقال في اخر باب الشفعة بالعرض بعد ما ذكر صور الحيل والاشتغال بهذه الحيل لا بطلان حق الشفيع لا باس به اما قبل وجوب الشفعة فلا اشكال فيه وكذلك بعد الوجوب اذ الميكين فصل المشتري الاصل ربه وانما كان قصده الدفع عن ملك نفسه وقيل هذا قول ابى يوسف فاما عند محمد فيكره ذلك على قياس اختلافهم في الاحتياط لا سقاط الاستبراء والمتمتع من وجوب الزكوة انتهى اقول ظاهر مبسوط ابى سليمان ان قول محمد نقول ابى يوسف قال في باب النفقة في الشفعة لو خاف من يريد شرا دارا ياخذها الجار بالشفعة وكرهه ان يمنع من ذلك فيظلمه وان يعطيه الدار فيندخل عليه ما يكره فالوجه حتى لا ياتر في ذلك ان يتصدق البائس على المشتري ببنت في الدار بطريقه ثم يبيعها باقى الدار فلا يكون للجار شفعة فان استخلفه القاضى ما دلست ولا والست حلف وهو صادق وانما صدق وقد تصدق عليه بشئ من الدار لانه فر من ظلم الشفيع حقه فضنه ما وصفت انتهى فانه لم يذكر فيه الخلاف وقد ثبت عن محمد كما مر انه قال قد بينت لكم قول ابى حنيفة وقول ابى يوسف وقولى وما لم يكن فيه اختلاف فهو قولنا

جميعا فالحاصل ان بعضهم يحرر من الحيل حتى سماها الخداء وبعضهم يحرر جواز الحيل حتى سماها التفقة وقال من كره الحيل في الاحكام فانما يكره في الحقيقة احكام الشرع والله اعلم اقول بفضل الله المعجوز قال الامام البخاري رحمه الله في باب الهبة والشفعة من صحيح تحت حديث جابر بن عبد الله وقال بعض الناس الشفعة للجوار ثم عد الى ما شذبه فابطله وقال ان اشترى دارا فخاف ان ياخذ الجار بالشفعة فاشترى سهمين من مائة سهم ثم اشترى الباقي وكان للجار الشفعة في سهم الاول ولا شفعة له في باقى الدار وله ان يحتال في ذلك انتهى ثم قال في هذا الباب بعيد ذلك وقال بعض الناس اذ اراد ان يبيع الشفعة فله ان يحتال حتى يبطل الشفعة فيبطلها للمشتري بالدار ويحدها ويبيعها اليه ويعوضه المشتري الف درهم فلا يكون للشفيع فيها شفعة انتهى وعن من ذلك التعليل على ابى حنيفة انه جواز ولا شفعة للجوار ثم يحيل في استقاطه فمبني التعليل على ما قبله من غير دليل يتجوز الخداء في المعاملة وهو لا يليق بحال من تدين بالدين وما نقل الجيب في جوابه عن ابن بطال فتحيل فيه ايضا حيث سبق شيئا من اخر كلام ابن بطال وقامه في الفقه هكذا ليس فيه شئ من خلاف السنة وانما اراد الامام البخاري رحمه الله عليه الزامهم التناقص لانهم احتجوا في شفعة الجار بحديث الجار احتج بسبقه ثم تحيلوا في استقاطها بما يقتضي ان يكون غير الجار احتج بالشفعة من الجار انتهى كلام ابن بطال ثم قال بعد ذلك صاحب الفقه والمعروف عند الحنفية ان الحيلة المدكودة لابي يوسف واما محمد بن الحسن فقال يكره ذلك استند الكراهة لان الشفعة شرعت لدفع الضر عن الشفيع فالذى يحتال لاستقاطها فهو بمنزلة القاصد الى الاضرار بالغيب وذلك مكره ولا سيما ان كان بين المشتري وبين الشفيع عداوة ويتضرر من مشاكسته انتهى فثبت التناقص في المذهب وهو مبني التعليل واما مخالفة السنة فلم يظهر عند ابن بطال بحسب ظاهر الحيلة واما في نفس الامر فهو ثابت لان الحق الذي اثبت بالسنة ابطله بالراى والحيلة وقصد بتقويت مقصود الشارع من عدم الاضرار كما صرح به محمد بن الحسن واما الجواب بترك الشفيع حقه لحقارة فليس بشئ فانه هو كالمكره فيه لانه لا يخلص من المشاكسة ولا يتأتى له دفع الضر الذي يطلب منه الجارة فلا يعا بما تاركته ذلك واما الكلام في ثبوت الشفعة بعد البيع فغير سديد لان الحق ثابت له من نفس الاتصال واما طلب ذلك الحق فبعد البيع فمثل ذلك الاعتدال الا يعنى من جوع فما ذكر الامام البخاري رحمه الله بعد ذكر صورة الخداء في الشراء وكتمان من الشفيع الامر نفس الامر بقوله فاجاز هذا الخداء بين المسلمين وقال النبي صلى الله عليه وسلم سيع المسلم لاداء والخيبة ولا غائلة انتهى لا يدفعه مثل تلك الحيل في التوجيهات واما ما نقل من التناقص في كلام الامام البخاري رحمه الله فحق لا نقول اولان الامام البخاري رحمه الله معصوم فيمكن منه الغلط وكذا نقول انه لا يبادر بخالفة السنة بالرأى مبادرة والتناقص الذي اثبت الجيب في كلامه فهو ينهى عن قلة فهمه ونقصان تدبيره فان الامام البخاري رحمه الله اراد في حديث اللقطة من قوله ففيه له بعد السنة انه له بعد السنة ان لم يجرى صاحبها وان جاء بعد السنة فيرد دها لانها وديعة وادحق حديث الهبة من قوله لا يحل لاحد اى سوى ذى رحم محرم منه وكلا المعنيين مفسس في الاحاديث والحديث يفسس بعضه بعضا ولم يقل الامام البخاري رحمه الله فيه شيئا برأى حتى يثبت به التناقص بين الراى والكتاب والراى والسنة واما ما ورد من الادلة لتجوز الحيلة فلا طائل تحته لانا ايضا لا ننكر نفس الجواز كيف وقد قال الله تعالى وخذ بيدك ضعفا وقال النبي صلى الله عليه وسلم الحرج خدعة بل الكلام في تجوز الحيلة لاستحلال الحرام وتغير الاحكام فهو حرام على الاطلاق كالحيلة لاستباحة الفروج المحرمة وبتأكل الاموال المحرمة وتضييع الحقوق الثابتة واستقاط الاحكام المفروضة واما المبتلى بالمحرم فيجوز له التخليص بالحيلة كما في قصة ابوب فان له لوجرى على يمينه لا تركب ظلما والظلم حرام ولو خنت فيه ترك واجبا وهو حرام فحق الله تعالى الحيلة للتخليص فاصلها ان الحيلة اذا كانت لرعاية حق الاسلام او لتخليص المبتلى به من حلال والا فحرام وبعد ذلك فكل ما قال من المبسوط وغيره لا يعا به فان في ابطال الشريعة البيضاء المحمدية على صاحبها الف الف سلام ونجاة القول المردود

والسابعة عشر ترجمة الحكم هل يكفي ترجمان واحد ام لابد للحاكم من الاثنين مال البخاري الى الاول وقال في باب ترجمة الحكم وقال بعض الناس لابد للحاكم من مترجمين انتهى اختلف الشارحون في مراد البخاري هل هذا بعض الناس قال الكرماني قال مغلط في المصري كانه يريد ببعض الناس الشافعي وهو راجع الى ان البخاري اذا قال بعض الناس اراد ابا حنيفة ثم قال الكرماني اقول غرضهم بذلك غالب الامر في موضع تشنيع عليه وفيه الحال او اراد به هذا بعض الحنفية لان محمد بن الحسن قال بانه لابد من اثنين غاية ما في الباب ان الشافعي ايضا قائل به لكن لم يكن مقصود بالذات انتهى وقال بعضهم المراد ببعض الناس محمد بن الحسن فانه الذي اشترط انه لابد في الترجمة من اثنين ونزلها من لة الشهادة ووافقه الشافعي فتعلق بذلك مغلط في وقال فيه ما ذكره البخاري قلت سبحان الله ما هذا التعسف الباطل حتى يوافقوا به انفسهم في الحد وللكرماني الذي طرح جلبابا للحياة ويقول في موضع تشنيع عليه في الحال ليس للتشنيع وفي الحال الاعلى من يشك في الاثمة الكبار الذين سبقوا بالاسلام وقوة الدين وشدة الورع والقرب من زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك فالكرماني ما جزم بان مراد البخاري ببعض الناس ابو حنيفة او محمد بن الحسن لانه رد في كلامه والجيب من بعضهم الذي جزم بان المراد به محمد بن الحسن فظهر عن المراد به الشافعي مثل ما ذكره الشيخ علاء الدين مغلط في لما ذوالحال ان المراد به لو كان الشافعي لا يلزم به نقص الشافعي ولا ينقص من جلالة قدره شئ علان البخاري لا يراعي الشافعي قط في جامع الصحيح ولو كان يعترف به لروى عنه كما روى عن الامام مالك وجملته مستكثرة وكذلك عن احمد بن حنبل في اخر البخاري في مسند بن يدة انه عن امير النبي صلى الله عليه وسلم ست عشرة غزوة وقال في كتاب الصدقات حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري حدثنا ابي حنيفة ثمانية الحديث ثم قال عقيب زاده في رواية احمد بن حنبل عن محمد بن عبد الله الانصاري وقال في كتاب النكاح قالنا احمد بن حنبل ذكره العيني فلهذا اربع وعشرون موضعاً قال فيها البخاري بصيغة وقال بعض الناس **اقول بفصل الله المعيب** قال الامام البخاري رحمه الله في صحيحه باب ترجمة الحكم وهل يجوز ترجمان واحد وذكر بعد ذلك محمد بن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال تحت الحديث وقال بعض الناس لابد للحاكم من مترجمين استدل الامام البخاري رحمه الله على مذهبه من جواز ترجمان واحد بترجمة زيد بن ثابت رضي الله عنه وحده للنبي صلى الله عليه وسلم وابي حمزة لابن عباس وشنع على من لم يجز الاكتفاء على واحد في الفقه الحديث فقال بعضهم المراد به هو محمد بن الحسن وابو يوسف وزفر ولم يرد بذلك ابا حنيفة لان ابا حنيفة يجوز الاكتفاء على واحد قال في الفقه ونقل الكرماني عن مالك والشافعي رحمه الله الاكتفاء بترجمان واحد وعن ابي حنيفة رحمه الله الاكتفاء بواحد وعن ابي يوسف واثنين وعن زفر لا يجوز اقل من اثنين وايضا في الفقه والمراد ببعض الناس هو محمد بن الحسن فانه الذي اشترط ان لابد في الترجمة من اثنين ونزلها منزلة الشهادة انتهى وهذا يدل على عدم الخلاف بين الامام البخاري والامام ابي حنيفة رحمه الله فلا تشنيع عليه واما محمد وابو يوسف وزفر فيهم خالفوا الحديث فالتشنيع عليهم والجيب لما لم يأت فيه بشئ فيخفى ايضا لا نظول الكلام فيه بنكر شئ وهذا اخر ما اردنا ان يرد في هذا المقام للذب عن الامام الهمام محمد بن اسمعيل البخاري رحمه الله الباري العالم **القول المردود** واما ما أورده البخاري من اقاويل العلماء من الصحابة والتابعين تقوية لما اختاره من المسائل الخلافية و مرادنا من هيب الامام فنجيب اب ذلك ما روى عن الامام كما في تاريخ الخميس وكان ابو حنيفة يقول ما جاءنا او اتانا عن الله ورسوله قبلناه على الراس والعين وما جاءنا او اتانا عن الصحابة احقرنا احسنه ولم نخبر عن اقاويلهم وما جاءنا او اتانا عن التابعين فهم رجال ونحن رجال واما غير ذلك فلا نسمع التشنيع كذا في ربيع الابرار غير قوله واما غير ذلك فلا نسمع التشنيع انتهى وقال صاحب الكفاية في قول صاحب الهداية وله ان مشيحا كان يشهر ولا يضرب فان قيل ليس ان ابا حنيفة لم يرد في تقليد التابعين حتى روى عنه انه قال لا تقلد هم رجال اجتهدوا ونحن رجال نجتهد وقال مشايخنا المتأخرون انما ذكر ابو حنيفة و اقاويل التابعين في كتبه لبيان انه لم يستبد

بهذا القول بل سبقه غيره وقال متبعاً لا يخترعاً قلنا ذكر في المواد عن ابي حنيفة من كان من الائمة التابعين وافق في زمان الصحابة وزلهم في الفتوى وسوغوا له الاجتهاد فانا افلده مثل شريح والحسن ومسروق وعلقمة وعلى هذه الرواية لا يحتاج الى الجواب على ظاهر الرواية قالوا لم يرد قوله عقيب قوله بل عقيب قوله فانه فان قضاه وتشهيره كان يحض من عمر وعلى رده فانه كان قاضيا في عصرهما فما اشتهر من قضاياه كالمسوى عنهما وكان هذا في الحقيقة احتياجا بقوليهما وابو حنيفة روى في تقليد كل من كان من الصحابة كذا في الجامع الصغير للامام المحبوبي وذكر الامام العلامة النسفي في الكافي وشريح كان قاضيا في زمن الصحابة ومثل هذا التشهير لا يخفى على الصحابة ولم يكن عليه احد منهم فخل محل الاجماع فكان هذا منه احتياجا باجماع الصحابة لا تقليد الشريح لانه لا يرد في تقليد التابعي انتهى **اقول بفصل الله المعيب** غرض الجيب من ايراد ذلك ان ابا حنيفة رحمه الله يقول ان ما جاءنا من كتاب الله وسنة رسوله قبلناه على الراس والعين فالزام مخالفة الكتاب والسنة على ابي حنيفة والعمل بالقياس والراي في مقابلتهما غير صحيح فان ابا حنيفة رحمه الله لا يكاد يجاوزها واما غير الكتاب والسنة من اقاويل العلماء والصحابة والتابعين فهو لا يقبله حجة ويقول نحن رجال وهم رجال فلا الزام عليه بخالفته تلك الاقوال اذ لم تكن هي حجة عندنا فذكر مثل تلك الاقوال لا يضرب ابا حنيفة ولا يفيد الامام البخاري رحمه الله ونقل لا ثبات ما اراد ما ذكره مؤلف تاريخ الخميس وكان ابو حنيفة يقول ما جاءنا او اتانا عن الله ورسوله قبلناه على الراس والعين وما جاءنا او اتانا عن الصحابة اخترنا احسنه وما جاءنا او اتانا عن التابعين فهم رجال ونحن رجال واما غير ذلك فلا نسمع التشنيع كذا في ربيع الابرار غير قوله فلا نسمع التشنيع انتهى وكما كان يرد على ذلك ان الامر اذا كان كذا عند ابي حنيفة ولم يكن قول التابعي حجة عندنا فلم يذكر صاحب الهداية في مسئلة تشهير شهداء النور وله اي لابي حنيفة ان يشهره ولا يضرب الخ فان ذلك يدل على حجة قول التابعي وفعله عند نقل في تأويله عن صاحب الكفاية ما حاصله انه يقلد التابعي في مسائل لا يستبد فيه التابعي براهيه بل يتبع فيها باقوال الصحابة رضوان الله عليهم واما ما استبد فيه التابعي فلا يقلد والتشهير على الله تعالى عندنا كان قاضيا في زمن الصحابة وكان تشهيره يحض من الصحابة وسكتوا عنه فكان احتياجه بفعله احتياجا بفعل الصحابة واجماعهم عليه لا تقليد الشريح لانه لا يرد في تقليد التابعي انتهى هذا حاصل ما ذكره الجيب من الخميس وغيره فقيه ان البخاري رحمه الله لم يرد بآراء تلك الاقوال ما فهمه الجيب بل الامام البخاري رحمه الله اثبت ما ادعاه اولاً من الكتاب والسنة ثم ايداه بفهم الصحابة وتقامل الفقهاء به كما اقره الجيب ايضا حيث قال تقوية لمن هب اى المستدل لانه بعد اثبات ما ادعاه من الكتاب والسنة الزم على ابي حنيفة رحمه الله في الفقه الكتاب والسنة فيما ذهب هو اليه فلا يذمهما و مراده الجيب نعم لو كان مبنى الزام من الامام البخاري رحمه الله هو نفس مخالفة قول التابعي او رايه لكان له معنى واما ما ذكره الجيب بلفظ التنبيه شئاً من مسند البخاري روي رد على الخطيب البغدادي وبالغ في تشنيعه بلفظ الحسوم وغيره لذكر الخطيب من بعض مطاعن الامام ومعاينه ثم اجاب عنه بخمسة اوجه فكل ذلك لا طائل تحته لانا لا نعتقد ان الخطيب رحمه الله ذكره تنقيصاً لابي حنيفة او حسداً عليه بل ذكره جمعا لكل ما قيل فيه كما هو شأن المؤرخين ويؤيد ان الخطيب رحمه الله نقل من محامداً ومناقبه ايضا قبل ذكر معائنه ما لم يذكره غيره فكيف يظن انه ذكره تنقيصاً كبشانه ولو سلم فمشتأ الافراط فيه افراط ابي حنيفة في القياس والعمل بالراي كما قال الحافظ ابن عبد البر عليه الرحمة من الله الاكبر ما حاصله انه افراط بعض اصحاب الحديث في ذم ابي حنيفة ونجاءه في ذلك لمقدومه القياس على الاش و اكثر اهل العلم يقولون اذ اصح الاش بطل الراي والقياس ولكنه لم يرد الا بعض اجابا الاحاد بتاويل محتمل وكثير منه قد نقد منه اليه غيره وتابعه عليه مثله كابن ابيهم الخنفي واصحاب ابن مسعود رضي الله عنهم الا انه اكثر من ذلك

هو واصحابه وغيره انما لوق جلده ذلك قليلا انتهى فظهر ان منشأ الاصل في حقه من البعض هو انما كان من
 الراي والعمل بالقياس ثم ذكر الجيب ما حاصله ان المشافعي وغيره ايضا يعمل بالقياس والراي بل قياساته اكثر
 من قياسات ابي حنيفة لان المشافعي يعمل بقياس الشبه والمناسبة والطرد وابق حنيفة لا يعمل بقياس
 الشبه والمناسبة مطلقا وبقياس الطرد حين كونه غير مؤثر فاي وجه لتخصيص ابي حنيفة بالطعن في ذلك
 قالوجه فيه ما ذكرنا من ابن عبد الله بن ابي حنيفة وواصفه في ذلك ولم يوجب من غيره الا قليلا
 نادرا فصار هو غير ضالسهام اصحاب الحديث لا غير وكون المشافعي اكثر اصولا من ابي حنيفة لا يستلزم كون ذلك
 عملا في مقابلة الاخبار ومبنى الطعن هو هذا اذاك والا فلا تنكر فضائل ابي حنيفة ولا نرجح المشافعي في رده عليه
 كيف وقد اقر المشافعي بنفسه ان الناس في الفقه عيال لابي حنيفة وايضا قد اقر بفضائله وكما لانه ومجاسنة عماده
 خلق كثير حتى غلب ما دحوه على دائميته ومحسنه على منقصيه ومزكوه على متهمة ومعدلوه على جارية واحاط
 صيد فضائله المشارق والمغارب وضاء شمس فواصله في الاطراف والجو انب حتى حدثت بهما الركب في القلوب
 والسوان في الخلووات واخبرت بها السنة اهل الافاق واقر بها اهل الشام والعراق فهو امام جليل نبيل عالم
 شبيب فقيه من افقه الناس تفقه عليه خلق كثير ورع متعب دكي تقى زاهد من الدنيا راعى الى الاخرة ردد
 القضاء لاجل ورعه وزهده وان اودى في قبوله غلبت طاعته على معاصيه فمن افرط فيه وذمه بجهل عليه نحو
 دليل نباهة شأنه وعلوم مكانه ولا يضره ضرا فان رغم انف الحفاش لا ينبل ضياء الشمس ولا ينقصه نورا ولكن
 كل ذلك لا يثبت منه العصمة بل يمكن مع ذلك الخطاء والزلة فذكر فضائله الجمة لا ينفع ما الزم به الامام البخاري
 رحمه الله من مخالفة الكتاب والسنة ما لم يظهر ان وجوب ذلك الفضائل يستلزم العصمة فآية ان نقول كما ان وجوب
 فضائله الجمة لا يستلزم عصمته كذلك بعض زلاته لا يجو زاساء الادب في حضرة فانه مجتهد والمجتهد
 يخطئ ويصيب ويذل ويثيب المتنظر والى صنيع الامام البخاري رحمه الله تعالى فانه وان حنط على تلك التعارض
 حمية السنة وانتصار كتاب الله لكنه كيف ذهب في هذا المذهب ذهاب الادب حيث لم يصح باسمه الشريفة و
 عرض بلفظ بعض الناس كي يعلمه من يعلمه ولا يعلمه من لا يعلمه وهكذا اصنيع من يدعي بضرة السنة ان لا يتفقه
 في حقه بسوء الادب فلا يجوز لاحد ان يترخص من ذلك ان يقول شيئا في حقه ما لم يترق من اخلاص النية وحسن
 الادب كما رزق الامام البخاري رحمه الله كيف وهما اسدان يقتلان فما للشعالب والذباب ان ين دحوا فيه اوهما بطلان
 قويا ن يحاربان فما للنساء والصبيان ان يدخلوا فيه ان لم يتنكبوا هلكوا ويقتلوا واسمعت هذا ووعيته فلا حاجة
 لنا بعد ذلك ان نثبت ما ذكره الخطيب البغدادي من معانيه ومثالبه ونذره ما رماه المجيب من اثبات محامده و
 مناقبه فانه مما لا يعنى ومن حسن اسلام الم ترك ما لا يعنيه فلن انطوى منه الكشم وننظر فيما ذكره الجيب من بعض
 تمسكاته ما حرم منه وما لم يصح وهذا من حيث الاستدلال من بعض ناصيه لا تبعالما قيل فيه قال المجيب فمنها
اقول اي من بعض تمسكات ابي حنيفة بالسنة قوله عليه السلام اذ بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث تركه ابو حنيفة
 لانه ليس في الصحيحين ولان القلة اسم مشتق كذل ان اسناده مضطرب فذلك ثلثة اوجه ذكرها ابو حنيفة
 في ترك حديثي القلتين فالوجه الاول وهو عدم كونه في الصحيحين لا يصح وجها لترك الحديث والاصاق لطاقي
 السنة ويطل الاستناد بحملة الاحاديث التي لم توجد في الصحيحين وان صحت وايضا يبطل استدلال الحنفية بما
 باسفار الصحيح من حديث الترمذي فالوجه غير وجيه واما الوجه الثاني اي كون لفظ القلة مشتقا بين المعاني غير موجبه
 ايضا والامام الاستدلال بحملة اللفاظ المشتقة من الكتاب والسنة وايضا لم يحل الاستدلال بلفظ القرء مثلا في
 مسائل العدة ولو صح تعيين المشترك بالقرينة كما عين الفن للحيض بقرينة لفظ ثلاثة فكذلك يصح تعيين في هذا المشترك

ايضا ولا يجوز لاجل ذلك ترك الحديث الصحيح والوجه الثالث وهو كون الحديث مضطربا لا يصح ايضا وجها لترك الاحاديث
 الصحيحة على الاطلاق بل انما لم يترك احد وجوه ولم يمكن الجمع بينهما واذا امكن الجمع او ترجح بعض الوجوه فلا وقد ترجح الوجوه في
 حديثي القلتين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما رواه الخمسة واخرج الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي
 والبيهقي وقال الحاكم صحيح على شرطهما وقد احتج بجميع رواه وايضا اقر به ناصر الملة الحنفية الطحاوي حيث قال خبر القلتين صحيح
 اسناده ثابت وانما تركناه لاننا لانعلم ما القلتان فظهر من كل ذلك ان الاعتداد باضطرابه عند ائمة الحديث واقول الطحاوي ايضا
 انه لم يترك لاجل الاستناد بل لاجل الاشتراك وغيره وهو كما ترى واما الاستدلال بقوله عليه السلام لا يبولن احدكم في
 الماء الدائم ثم يتوضأ منه فغير ظاهر لانه لو كان الماء الدائم المطلق لم يكن قليل لم يتركه الاقتصار على الاضافات خاصة التي هي العشر
 في العشر ايضا ولو اراد به المقيد بالقليل فللخصم ان يقول هو القليل من القلتين فيبطل الاستدلال ولو قيل معناه انه لا يبولن
 من هذا الموضع قبل التلاشي فبقى الحديث على عموميه وثبتت الجملة بين الاحاديث ولم يلزم ترك واحد منها فقام تركه ابو حنيفة واما
 الاستدلال بحديث ام هانئ فغيره ان يمكن ان يكون الذكر امة في حديث ام هانئ اذ زال عنه اسم الماء المطلق والذي روي ان توفيت احدا
 بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو لعدم زوال اسم الماء المطلق عنه ولذا لم يلزم باسمه غير اسمها في الورد وغيره فثبتت الجملة ولم
 يلزم ترك واحد منها فلم يترك ابو حنيفة واما الاستدلال بحديث ميمونة فبالصحيح انه لم يثبت النزع من الشارع على سبيل التحريم لحدوث
 الجواز وهو ولكن من ذلك فيكون النهي للثنتين فيقتضى اتفاق الحديثان ولم يلزم ترك واحد منهما فلم يترك ابو حنيفة واما حديث
 موت الحيوان فعمومه معارض بخبر الذي باب الدال على عدم نجاسة الماء بموت ما ليس فيه دم سائل فيخصص ولا يجزأ لترك واحد من
 الاحاديث واما حديث غسل المني فلا يثبت منه نجاسة المني ما لم يثبت ان الغسل من عائشة كان لاجل التطهير من النجاسة بل يحتمل
 ان يكون لاجل طيب النفس كما في غسل النجاسة وللبن انا ولذا قالت عائشة في قصة غسل الضيف ثوبها لم افسد عليها ثوبا واما
 حديث استقبال القبلة واستدبارها مطلقا فمعارض عموميه ايضا لحديث بيت حفصة رضي الله عنها والتاويل انه صلى الله عليه وسلم
 قد مستقبلاتة انخرت احتمال في مقابلة النص والجمع الصحيح ان يخصص واحد منها بالبيان والثاني بالصراي والقلوات
 فلم يلزم ترك واحد منهما واما حديث الاسفار بالصبر فمعناه تبين الصبر ويتقنوا فيه كيلا تقع صلواتكم لاجل شدة حرصكم على التعليل
 في الليل واما حديث اصبحوا بالصبر فمعناه ادخلوا في الصبر يقال اصبر الرجل اذا دخل في الصبر والدخول في شئ لا يكون الا من اوله
 لا من اخره فلا دلالة له على اخر الوقت واما الاستدلال على اخر الوقت بحديث افضل الاعمال داء الصلوة لوقتها فلو كانت افضل الاعمال
 خاتمة ليدل على ان اخر الوقت ايضا وقت كما ان اول الوقت ايضا وقت ولا شبهة ان الفاضل هو الاول فلو اخترت بركم التعليل يلزم
 ترك الفاضل والجمع الحسن ان تظال بالصلوة حتى يسفر فلم يلزم ترك التعليل فضيلة الوقت ولا ترك الاسفار فلم يترك التعليل مع انه
 ثابت باحاديث هي اصح من الصحاح واما حديث قراءة الفاتحة فلا استدلال على عدم وجوب قرأته بحديث السقي استدلال بالمفهوم في
 مقابلة المنطوق واستدلال بالموافق للخصم لاثبات المخالف لانه الفاتحة عنده اليسر من كل ما تيسر في تاويل نفى الجنس نفى الكمال في قوله عليه
 الصلوة والسلام لا صلوة الا بقراءة الكتاب مبادرة الى ترك الحقيقة وارتكاب الجاز من غير داعي ضرورة لان وضع لفظه لان نفى الجنس واستعمال
 في نفى الصفات مجاز لا يصار اليه الا عند وجوه القرينة وعدم امكان الحقيقة ومثاله ان لا يصح ترك الحديث الصحيح الناطق بوجوب قرأته
 في الصلوة واما حديث زكاة الخيل فلا يظهر دلالة على المطلوب واما ترك الحنفية رحمهم الله ظاهر فيه واما حديث الشفقة فلا حجة فيه لما اذم
 وايضا في اثبات الخلف بالموافق للخصم لان الحديث يوافق الخصم لان الخليط هو الجار فلا يصح التمسك به واما حديث اشتراط الولى في
 النكاح فليس فيه ما يدل على ما ذهب اليه الحنفية وما احتج به الحنفية فثابت انه ثبت من اشتراط رضاها واليه ذهب الجمهور رحمهم الله واما
 حديث القنوت في الفجر فلا يظهر شيئا والاستدلال بقوله ثم ترك غير تام لانه يمكن ان يكون معناه ترك الدعاء على تلك القبائل ومع ذلك
 لا يثبت الشك واما حديث ترك الجهن بالسمية فالكلام فيه وان كان واسع لكن الرأى فيه ما ذهب اليه الحنفية وكذا في باقي الروايات
 وحاصل جميع ذلك ان ابا حنيفة رحمه الله ايضا يمسك بالاحاديث والآثار وله تمسكات مشهورة بكتاب الله وسنة رسوله ولكن لان في

الاحد انما الن اعرف ان ماصد من ابي حنيفة رحمه الله في بعض الاحوال من مخالفة النصوص والعمل بالقياس على المؤمنين بالله ان يصح
 على تلك المخالفة ويتبع ذلك مع علمه ويطلب النص من النصيحة بالتاويلات الفاسدة لتصويب ذهاب الامام اليه مع زعمه بانه مجتهد يحيط
 وليس معصوم يستعمل منه الخطاء والنسيان وقد اتفق اهل الحق على ان ما من احد الا وخلق من كلامه ووجهه ودعيه هو الرسول الله صلى الله
 وسلم وقد ثبت ان من كان مستنفا ليس من من قد مات فان ائمة من عليه واولئك اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كانوا افضل هذه
 الامة وابرها قلوبا واعظما علما واقلها تكلفا اختارهم الله سبحانه وتعالى واقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهما واتبعواهم على انهم وتسلوا بها ما استطعوا
 من اخلاقهم وسيرهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم انتهى ولم يات المحجب فيه شيئا واما نحن فكما لا نشك في انه لا يحل للمؤمن بالله ان يتبع
 خطأ الامام مع علمه بذلك كذلك لا يحل لاحد ان يعتقد ان ابا حنيفة قد قصد بالقياس في الراي مخالفة كتاب الله وسنة رسوله وتقدم فيه
 حاشا ثم حاشا بل نعتقد ان ابا حنيفة اذا لم يكن معصوما عند الخطاء ونسب غير المعصوم لا يتبع خطاؤه لا يتبع ونعتقد ان ابا حنيفة
 لا يعتمد بترك النصوص ولا يقبل ابداء مع وجود النص وانما يقبس عند فقد وان وقع اننا وجدنا للمسئلة التي قاس فيها نصا من كتاب
 اوسنة في ذلك على عدم استحضاره ذلك حال القياس وظن انه لو استحضره لما قاس فيه ولما تبادر الى الراي كما قال الامام الشافعي في
 الدين ان اعتقادنا واعتقاد كل منصف في الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه بقربته ودينه ما رويناه الفاعلة من ذم الراي والتبري منه ومن
 النص على القياس انه لو عاش حتى دوت احاديث الشريعة وبعد رحيل الحفاظ في جميعها من البلاد والتغوى وظفر بها اخذ بها وترك كل قياس
 كان قاسه وكان القياس قل في مذهبه كما قل في مذهبه غيره بالنسبة الى غيره لكن لما كانت ادلة الشريعة متفرقة في حصصه مع التابعين في تابع
 التابعين في الملائك والقرى والتعريف كثر القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من الامة من ردة لعدم وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها
 بخلاف غيره من الامة فان الحفاظ كانوا قد رحلوا في طلب الاحاديث وجمعها في عصرهم من الملائك والقرى ودونها في اجابيت احاديث الشريعة
 بعضها بعضها فهدا كان سبب كثرة القياس في مذهبه وقلته في غيره ويحتمل ان الذي اضاف الى الامام ابي حنيفة رحمه الله انه يقدم القياس على النص
 ظفر بذلك في كلامه مقلديه الذين يلزموا العمل بما وجدوا من القياس بترك كون الحديث الذي يصح بعد موت الامام فالامام معذور واتباعه
 غير معذرين وقولهم ان امامنا لم يأخذ بهذا الحديث لا يذهب حجة الاحتياط انه لم يظفر به او ظفر به لكن لم يجره عند وقد تقدم قول الامة كلهم اذا صح الحديث
 فهو مذهبه وليس لاحد معه قياس في الاجابة الاطاعة الله ورسوله بالتسليم لا بالتحقق فتبين الحق ونظروا ابا حنيفة لم يظفر طوى القياس لم يعمل به الا
 الضرورة فقد ان النص عند عدم استحضاره وقت القياس لم يترك ايضا الالعدم الظهيرة لعدم تدوين الحديث في عصره والزام تقديم القياس
 على النصوص حقيقة على مقلديه وناس به حيث يجترؤن ويقولون نحن لانأخذ بهذا الحديث لان امامنا لم يأخذ به وقد قال امامهم اذا صح الحديث
 فهو مذهبه ولا شبهة ان الاحاديث لم يدون ولم تحتم في عصره فاحتل عدم وجدان الحديث وعدم ظهوره للامام وبعد ما ظهر وصح من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فها نحن نرى يقيم التاويلات المألوس في ترك هذا الحديث الصحيح لاجل قول امامهم مع ان امامهم ايضا يقر انه مذهبنا فكأنهم
 يناؤن عنه ويستحيون ان يقولوا ان امامنا لم يأخذ بهذا الحديث ولم يستحضره وقت قياسه ويقفون ان كلامه في مشكوة النبوة فهو مشكوك
 الامام لا يمكن ان يفقد شيء من مشكوة او لم يستحضره وقت قياسه لذلك الزعم لا يكون باصانة الايمان ولا يفتون عن قولهم نحن لانأخذ
 بذلك الحديث ولا نفعل على ذلك لان امامنا لم يأخذ به ليت شعري اذا لم يحسن الامة العمل على زلات الصحابة بعد ما ثبت انها زلة فكيف يحسن
 للمقلدين العمل على خطأ امامهم اذا ظهر انه خطأ اللهم هذا الصراط المستقيم صراط الذين ائمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين امين نعم
 بها الصوت ونقول ويرحم الله عبد اقل آمينا والحمد لله على ما هدانا للصراط السوي الذي نعم عليه وهو هدي السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل

5329



بسم الله الرحمن الرحيم

الاستبصار



واضعه ولان باكرين كتابه بطلب بدفع اختراعات بعض اخوات تصنيفه في اذهن محققين كالمين ست وصنف آن بوجه
 اخلاص وكما تقوى ورع ارحم بياك غودطاهم فخرمود وشاقيقين برأي مطالعون مضطر ومقرر بوجه وندلهنا كرمي مخدوم
 مولانا مولوي تلمظت حنين صاحب باهتام بلنج اين اورطيج من طبع كنانيد ندليس بايد كسي حفظ حقوق اين راتلف نسازد فقط